مفهوم الضرورة الشعرية عند النحويين

(دراسة تطبيقية على المعلقات عند النحويين منذ القرن الرابع حتّى القرن الثّامن الهجري)

الأستاذة نجاة سعد محمد الورفلي.

قسم اللغة العربية .

كلية الآداب -جامعة قار يونس .

مقدّمة

يُعدّ القرن الرابع الهجري مرحلة شهدت تغيراً ملوحظاً في الدرس اللغوي ؛ فقد غلب على التأليف النحوي منهجٌ علمي يقوم على " عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علة ؛ فيعطى الملحق حكم ما ألحق به ، "([1]) وهذا هـو القياس المنطقي الذي يرتكـز على " أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم " ([2]) ونتيجةً لهذا المنهج قام النحويون في هذه المرحلة بتأويل النصوص المخالفة لقواعد النحويين الأوائل ، وأصبح كلُّ ما خرج عن القواعد ضرورةً في الشعر ، وشذوذاً في النثر ، واختلف مدلول الضرورة عند النحويين ، وبذلك اختلف عن مدلول الاضطرار الشعري عند سيبويه ؛ الذي يعني إتيان "الشاعر في شعره باستعمال يخالف قياس النحاة ، ويشبه استعمالاً آخر في اللغة ، وهـذا الاستعمال تغيير صوتي ينشأ عن تنوين زائد ، أو حذف حرف أو حركة ، أوإبدال لفظ بلفظ آخر بمعناه ، أو إدغام ، أومد الصوت وقصره ، وهذا التغيير يخص الشعر فقط ، فإن ورد مثله في النثر فهو ليس من هذا الباب ." ([3]) وقد وجدت في المعلقات مادةً لغويةً تصلح لدراسة مفهوم الضرورة

---

[1]ـ علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية التربية ، ص 13.

[2]ـ المرجع السابق ، ص 73 ـ ص 74 .

[3]ـ نجاة سعد محمد الورفلي : مفهوم الضرورة الشعرية عند النحويين ، دراسة تطبيقية على المعلقات عند (سيبويه ،الفراء ، المبرد ، ثعلب) بحث مقدم للنشر في مجلة قاريونس العلمية ، بنغازي ، السنة 2006 ف .

الشعرية عند النحويين منذ القرن الرابع الهجري ، فأخذت أدرس أقوال النحويين في الأبيات التي جاءت شواهد على الضرورة الشعرية في كتبهم ، وقسمت البحث ثلاثة فصول :

الفصل الأول : شواهد أبي علي الفارسي ، وابن جني من المعلقات على الضرورة الشعرية .

الفصل الثاني : شواهد القزاز القيرواني ، وابن الشجري ، وابن عصفور من المعلقات على الضرورة الشعرية .

الفصل الثالث : شواهد الرضي ، وابن هشام من المعلقات على الضرورة الشعرية .

وختمته بأبرز ما وصلت إليه من نتائج .

وماتوفيقي إلا بالله ، والسلام عليكم ، ورحمة الله ، وبركاته .

الفصل الأول

شواهد أبي علي الفارسي ، وابن جني

من المعلقات على الضرورة الشعرية

شواهد أبي علي الفارسي(377هـ) ، وابن جني(393هـ)

أولاً استشهاد أبي علي الفارسي

قول عمرو بن كلثوم :

تَهَدَّدْنا و أوْعِدْنا رويدا   متى كنا لأمك مقتوينا ([1])

استشهد به أبو علي الفارسي على شذوذ صحة الواو في مقتوينا ؛ لأن القياس أن تحذف واو المعتل في الجمع السالم ، مثل الأعلى تجمع على الأعْلَوْنَ و الأعْلَيْنَ ،([2]) وذكرابن جني أن مقتوين جمع مفرده مقتويّ ، منسوب إلى مَقْتىً على وزن مفْعَل ، والقياس في جمعه أن يقال : مقتويّون ، ومقتويين ، قياساً على بصـــريّ وبصريـّـون وبصريين ؛ ولكن لما جـاورت واو جمع المذكر السالم ياءي النسب صحت الواو، ولم تحذف ، ولو لم تصح الواو لحذفت لالتقاء الساكنين ، فيقال مَقْتَوْن و مَقْتَيْنَ قياساً على الأعلون و الأعلين .([3]) ويذكرأبوعليّ الفارسي أن القياس مقتيين ، " وكان حقه أن يكون بياءي النسب ، ولكنه جاء كالأعجمين والأشعرين ؛ "([4]) " فحذفوا ياءي النسب مع الجمع بالواو في هذين الموضعين ونحوهما ، "([5]) وقد نقل الأنباري (327هـ) عن الفراء أن حذف الياء سببه أنه " لما جمع اضطرّ إلى تخفيف الياء ، إذ كانوا يخففونها مثل نيّة و نية ، و طيّة و طية "([6]) . فقول الأنباري (لما جمع اضطر) فيه تفسير لهذا الاستعمال بالاضطرار ، وهنا وافق مدلول الاضطرار عند سيبويه ، فهو يُشَبِّه تعبيراً بتعبير آخر ، أي يُشبِّه حذف الياء في جمع المنسوب بحذف الياء في لفظتي نية و طية ، مع مناسبة هذا الحذف للدلالة الصوتية ؛ فلفظة مقتوي تعني الخدم ، فكأن الشاعر لما حذف الياء خفّف من مدلول لفظ مقتوي ، فهو يستفهم استفهاماً إنكارياً ، فيه معنى النفي أي ينكر أن يكون هو وقومه خدماً لعمرو بن هند ، وكأنه أحسّ في تثقيل الياء تأكيداً لمعنى الخدمة .

هذا إذا سلّمنا بأن في البيت اضطراراً ،وقد ذكر سيبويه الحذف في مقتوين ، وذلك عندما سُئِلَ الخليل " عن مَقْتَوِيّ ومقتوين ، فقال : هذا بمنزلة الأشعريّ والأشعرين ؛ "([7]) فياء النسب يجوز حذفها إذا جمع المنسوب جمعاً سالماً ، فالأشعريّ تجمع على الأشعريين والأشعرين ؛ لأن هذا مسموع عن العرب ،" وقد قال بعضهم : النُّمَيرُون ، "([8]) وهو جمع

---

[1]ـ النحاس ، أبوجعفر أحمد بن محمـــد : شـرح القصائد التسع المشهورات ، تحقيق : أحمد خطاب ، دار الحـــرية ، بغداد ، 1973ف . (2 : 652) .

[2] ـ أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد : البغداديات ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني، ص 575 ./ التكملة ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، مطابع دار الكتب ، جامعة الموصل ، 1981ف. ص 229 ./ القيسي ، أبو علي الحسن بن عبدالله : إيضاح شواهد الإيضاح ، تحقيق : محمد بن محمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، ط:1. 1987ف . (1: 409) .

[3] ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،ط:2. 1952ف.(2 : 303) .

[4] ـ أبو علي الفارسي : التكملة ، ص 230 .

[5] ـ البغدادي ، عبد القادر بن عمر : خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط:3 . 1989ف. (7 : 429) .

[6] ـ الأنباري ،محمد بن القاسم : الأضداد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، 1991ف . ص121 .

[7] ـ سيبويه ، أبوبشر عمرو بن عثمان : الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ،(3 : 410) .

[8] ـ المصدر السابق ، (3 : 410) .

نُمَيريّ . ويذكر الخليل أن النصارى جمع نَصْرِيّ ، ونَصْران ، ويوجِّه سيبويه النصارى أنها جمع نصران ؛ لأنهم قالوا : نصران ، ونصرانة ، وهو عنده " أقيس" ، وقول الخليل"مذهب" . وفسّر سيبويه مذهب الخليل فقال :" يعني طرحَ إحدى الياءين حيث جمعت وإن كانت للنسب ، كما تُطرح للتحقير من ثماني ، فتقول : ثُمَيْنٌ ، وأدَعُ ياء الإضافة كما قلت في بُخْتِيّة بالتثقيل في الواحد والحذف في الجمع ، "([1]) فتُجمع على بخاتيّ وبخاتي ، بالتثقيل والتخفيف .([2]) ويمكن القـول : إن القياس إثبات اليـاء ؛ لأنه " إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل كوفيّون وبصريّون ، "([3]) ولكن شذ عن القياس حذف الياء ، وهو موجود في كلام العرب شعراً ونثراً ؛ ؛ فمن قال : إن هذا من باب اضطرار الشعر فلا يجانب الصواب ؛ لأنه وافق سيبويه في مدلول الاضطرار ، وهو تشبيه تعبير بتعبير آخر . ومن قال : لا يوجد فيه فهو كذلك ؛ لأن حذف الياء كثيرٌ في العربية ، فضلاً عن أن سيبويه ذكر حذف الياء في مقتوين ولم يقل : فيه اضطرار .

ثانياً استشهاد ابن جني

قول عنترة :

عهدي به شَدّ النهار كأنما　　　خُضِبَ الُّلبانُ ورأسه بالعظلم ([4])

استشهد به ابن جني على حذف الزيادة في المفرد ، فاللفظة شدَّ حُذِفَتْ منها الزيادة ، وحذفها في المفرد دليل على حذفها في الجمع أشد ، ([5]) ونقل قول أبي عبيدة في قوله ـ تعالى ـ ﴿ ولمّا بلـــغ أشُدَّه ﴾ ([6]) " إنه جمع أشد على حذف الزيادة ، قال : وربما استكرهوا على حذف الزيادة في الواحد ، وأنشد بيت عنترة ، " ([7]) وذكر في موضع آخـــرقول أبي عبيدة : " قال : وربما استكرهوا على ذلك في الشعر، وأنشد بيت عنترة ....ألا تراه لما حذف همزة أشد بقي معه شَدّ ، كما ترى ، فكسّره على أشُد ." ([8]) كما نقل ابن جني ما ذهب إليه أحمد بن يحي ثعلب ، وهو أن أشد جمع لا واحد له . ([9]) وذكر سيبويه أن أشُد مفرده شدة مثل أنعـم ونعمـة ([10]) نقـل أبوعبيدة عن الفراء و الكسائي قولهما :" واحد الأشد شَدّ على فَعْل وأفْعُل ،

---

[1] ـ المصدر السابق ، (3 : 411) .
[2] ـ ابن منظور ، محمد بن مكرم : لسان العرب ، دار الفكر ، بيروت ، ط: 3 ، 1994 ف . مادة بخت .
[3] ـ ابن جني : الخصائص ، (2 : 303) .
[4]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 517) .
[5] ـ ابن جني : الخصائص ، (1 : 86) .
[6] ـ القصص ، 13 .
[7] ـ ابن جني : الخصائص ، (1 : 86) .
[8] ـ المصدر السابق ، (3 : 118 - 119) .
[9] ـ المصدر السابق ، (1 : 86) .
[10] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 582) .

مثل بحر وأبحر . " ([1]) ويفهم من استشهاد ابن جني أنّ ما نقله عن أبي عبيدة ، وهو قوله " وربما استكرهوا على ذلك في الشعر ،" يعني به الاضطرار الشعري ، وهذا الاضطرار مبنيّ على أن شدَّ محذوف الهمزة ، ولكن لو فُسِّر شَدّ بأنه مفرد جمعه أشُد ، مثل بحر وأبحر ، لكان التفسير مطرداً ، فضلاً عن أن تفسير أبي عبيدة فيه تكلف ، لا داعي له .

وهنا القول بالاضطرار مردود ؛ لأنه بُنِي على أحد تفاسير النحاة لهذا الاستعمال .

قول لبيد :

فمضى وقدَّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرَّدتْ إقدامها ([2])

استشهد به ابن جني على تأنيث المذكر حملاً على المعنى ،([3]) وقال في الشاهد : " إن شئت قلت: أنَّث الإقدام لمَّا كان في معنى التقدمة ، وإن شئت قلت : ذهب إلى تأنيث العادة ، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله : ما جاءت حاجتَك . " ([4]) وهذا موجود في كلام العرب شعراً شعراً ونثراً . ([5]) وذكر السيرافي (368هـ) أن هذا الاستعمال " يجري مجرى الضرورة عند كثير من النحويين ، ويذهب أبو العباس إلى تجويزه في غير الشعر ،"([6]) كما ذكر احتجاج أبو العباس المبرد لمثل :(ذهبت بعض أصابعه ، واجتمعت أهل اليمامة) بقوله تعالى ﴿ فظلّتْ أعناقُهُم لها خاضعين ﴾ ([7]) ونقل شواهد سيبويه التي لم يقل فيها بالاضطرار ؛([8]) وكأنه فسَّر قول سيبويه ـ بعد استشهاده بشواهد من القرآن الكريم ، ومن منثور العرب ـ : " ومما جاء مثله في الشعر"([9]) بأنَّه خاصٌّ بالشعر ، وذلك قبل استشهاده بالشواهد الشعرية ، والجدير بالذكر بالذكر أن المبرد تبع سيبويه في تفسير هذا الاستعمال .

ومما يلاحظ في كلام السيرافي أنه لم يجزم القول بالضرورة في هذا الاستعمال ؛ وإنما نسبه إلى" كثير من النحويين " . وفي القرن الخامس الهجري صنَّف القزاز القيرواني (412هـ)

---

[1] ـ أبو عبيدة ، معمر بن المثنى : مجاز القرآن ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الناشر: محمد سامي أمين الخانجي ، مصر ،ط:1. 1962ف. (2 : 99) .
[2] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 392) .
[3] ـ ابن جني : الخصائص ، (2 : 415) .
[4] ـ المصدر السابق ، (2 : 415 - 416) .
[5] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، (1 : 51 - 53) .
[6] ـ السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله : ضرورة الشعر ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط:1 . 1985 ف . ص 208 .
[7] ـ الشعراء ، 3 .
[8] ـ السيرافي : ضرورة الشعر ، ص 208 ، ص 209 .
[9] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 52) .

هذا الاستعمال ضمن ما يجوز للشاعر في الضرورة ،([1]) وجاء بشواهد الكتاب ، التي لم يقل فيها سيبويه بالاضطرار،([2]) ولا يوجد سبب لجعل هذا الاستعمال ضرورة شعرية ، كما استشهد النحاة ببيت لبيد في الحمل على المعنى ـ بعد ابن جني ـ ولم يقولوا : فيه اضطرار .([3]) ولكن القزاز القيرواني بتصنيفه هذا فتح الباب على مصراعيه لابن عصفور (669هـ) ؛ فجاء بشواهد أخرى ، منها بيت لبيد ، ([4]) وذكر أن بيت لبيد عند الكوفيين جائز في الكلام المنثور والشعر ، وعند البصريين ضرورة شعرية ،([5]) وهذا يخالف ما جاء به سيبويه .

ونقل الأنباري (327هـ) قول الكسائي : " إذا كان خبر كان مؤنثاً ، واسمها مذكراً ، وأوليتها الخبر، فمن العرب من يؤنث كان ، ويتوهم أن الاسم مؤنث إذا كان الخبر مؤنثاً ."([6]) كما نقل إجازته لـ " كانت عادةً حسنة عطاءُ الله تعالى ، وكانت رحمة المطرُ البارحة ."([7]) ويمكن الزعم الزعم بأن قول الكسائي هذا كان سبباً في تصنيف هذا الاستعمال مع الضرائر؛ لأن الكسائي (189هـ) من أعلام نحاة الكوفة ؛ فجعل ابن عصفور تأنيثَ المذكر جائزاً عند الكوفيين ، ونقل إجازة الكسائي للأمثلة السابقة . ويتأكد هذا الزعمُ بقول الأنباري : " وقال غير الكسائي : إنما بنى الشاعر كلامه : وكانت عادةً تقدمتها ؛ لأن التقدمة مصدر قدَّمها ؛ إلا أنه لما انتهى إلى القافية فلم يجد التقدمة تصلح لها فقال إقدامها ."([8]) وأيضاً بقول ابن عصفور في بيت لبيد : " " فأنث الإقدام لأنه بمعنى التقدمة ."([9]) وكأن القافية ألزمت الشاعر الحمل على المعنى ؛ وهذا ليس صحيحاً؛ لأن سيبويه ذكر شواهد شعرية بعد استشهاده بآيتين من القرآن الكريم ، وبمنثور من أقوال العرب على هذا الاستعمال .

والخلاصة أن ابن عصفور حمل قول الكسائي على أنه جائزعند الكوفيين ، وحمل قول غير الكسائي على البصريين ، وبهذا يتأكد **مفهوم الضرورة الشعرية عند النحويين ، وهو ما جاء**

---

[1] ـ القزاز القيرواني ، أبو عبد الله محمد بن جعفر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مكتبة العروبة ، الكويت . د.ت . ص171 ـ ص173 .

[2] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، (1 : 51 ـ 53) .

[3] ـ ينظر : ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي : الأمالي الشجرية ، دار المعارف ، بيروت ، 1349هـ . (1 : 130) . الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط: 4. 1961ف. (2 : 772) .

[4] ـ ابن عصفور،أبوالحسن علي بن مؤمن:ضرائرالشعر، تحقيق : السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت،ط:1. 1980ف.ص 273 .

[5] ـ المصدر السابق ، ص 274 .

[6] ـ الأنباري ، محمد بن القاسم : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963ف . ص 551 .

[7] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

[8] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

[9] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 273 .

في الشعر ناتجاً عن إلزام الوزن ، مخالفاً للمطرد ، مـع العلم بأن ابن عصـفورأوَّل شواهد المنـثور، مثل قولهم : فلان لغـوب جاءته كتابي فاحتقرها ، بأنه من الشاذّ الذي لا يقاس عليه ، كما أنه ردّالاحتجاج بقراءة الجمهور([1]) لقـوله ـ تعالى ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ﴾ ([2])

وقال : " أنْ مع صلتها إنما هي على حسب ما هي بتقديره . فإن قدرت (أن قالوا) بالقول حكم لأنْ وصلتها بحكم المذكر، وإنْ قدرته بالمقالة أو بالقولة حكم لها مع صلتها بحكم المؤنث ."([3]) فالاستعمال الذي جاء في بيت لبيد ، وغيره من الشواهد الشعرية ، فسَّره ابن عصفور بالضرورة الشعرية ، وكلام العرب المنثور فسَّره بالشاذ ، وقراءة قـراء فصحاء فسَّرها بالحمل على المعنى ، وهذا كله لم يقل به النحاة المتقدمون .

<u>قول عنترة</u> :

ينباع من ذِفْرى غضوبٍ جسرة زيافة مثل الفنيق المُكْدَمِ ([4])

استشهد به ابن جني على إنشاء الألف عن إشباع الفتحة ،([5]) ونقل عن الأصمعي : انباع الشجاع ينباع انبياعاً إذا انخرط بين الصفين ماضياً ،([6]) وذكر أنها لغة تولدت ؛ " وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاءوا منه بماضٍ ومصدر ، "([7]) وذكـر أن إشبـاع الفتحــة " لإقامة الوزن ؛ ألا ترى أنه لو قال : ينبع من ذفرى لصح الوزن ؛ إلا أن فيه زحافاً ، وهو الخَزْل ، " ([8]) وكأنّ الإشباع هنا من أجل " مخافة الزحاف الذي مثله جائز . " ([9]) وذكر في تبيين قراءة الحسن لقوله ـ تعالى ـ ﴿ مُتَّكاءً ﴾ ([10])

أنها " على إشباع الكاف من متّكأ . "([11]) واستشهد بقول عنترة على الإشباع بالألف مع شواهد أخرى ، وقال في بيت عنترة : " أراد ينبع فأشبع الفتحة ، فأنشأ عليها ألفاً ،ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر وقلما يجيء في النثر ، فوزن متَّكاء على هذا مفتعال ، كما أن

---

[1] ـ أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف : تفسير البحر المحيط ، مطابع النصر الحديثة ، الرياض ، د.ت . (4 : 95) .
[2] ـ الأنعام ، 24 .
[3] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 274 .
[4]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 491) .
[5] ـ ابن جني : الخصائص ، (3 : 121) .
[6] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[7] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[8] ـ المصدر السابق ، (3 : 193) .
[9] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[10] ـ يوسف ، 31 .
[11] ـ ابن جني ، أبو الفتح عثمان : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: 1. 1998ف .(2 : 11) .

وزن ينباع على هذا يفعال . "([1]) كما استشهد ببيت عنترة على تبيين قراءة الحسن ﴿ سأوريكم سأوريكم دار الفاسقين ﴾ ([2]) وهو يريد : " سأُريكم ، ثم أشبع ضمة الهمزة ، فأنشأ عنها واواً ، فصارت سأوريكم ، "([3]) وقال : " قد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيءٌ صالح نثراً ونظماً ، فمن المنثور قولهم : بينا زيد قائم جاء عمرو ، إنما يراد بين أوقات زيدٌ قائمٌ جاء فلان ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً . "([4])

وعلى ما عُرِضَ سابقاً من كلام ابن جني يُلاحظ أن فيه اضطراباً ؛ فمرة يجعل ابن جني هذا الإشباع لإقامة الوزن ، ويُقسم على أنه ضرورة شعرية ، ومرة يجيزه في منثور العرب ، ويجعله صالحاً ، فضلاً عن تفسير قراءتي الحسن على الإشباع ، ومرة يذكر أنها لغة مولدة ، ومرة يذكر أن ما جاء في النثر قليل منها .

نقول : إن معنى الضرورة في هذا الاستشهاد التُبسَ فيه مفهوم الاضطرار عند سيبويه مع مفهوم الضرورة عند ابن جني ؛ فابن جني أخذ الضرورة على أنها إلزام الوزن الشعري ، كما عبرعنه سابقاً بالاستكراه ،([5]) وأخذ مدلول الاضطرارعند سيبويه عندما يُشَبِّه تعبيراً بتعبير آخر، مع تغيُّرٍ صوتيٍّ في الشاهد ؛ إذ شبَّه ما جاء في قراءة الحسن بما جاء في قول عنترة . والجدير بالذكر أن هذا الاستعمال خارج عن القياس ؛ ولذلك صنَّفه النحاة المتأخرون ضمن ضرائرهم . ([6])

<u>قول امرئ القيس :</u>

كأن ثبيراً في عرانين وبله   كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزمَّل

استشهد به ابن جني على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ([7]) وذكر أن أبا علي الفارسي حمل قول امرئ القيس على حذف المضاف ؛ لأنه كثير في كلام العرب ، " ولم يحمله على الغلط ، قال : لأنه أراد مزمَّل فيه ، ثم حذف حرف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر

[1] ـ المصدر السابق ،(2 : 11) .
[2] ـ الأعراف ، 145 .
[3] ـ ابن جني : المحتسب ، (1 : 370) .
[4] ـ المصدر السابق ، (2 : 370) .
[5]ـ ينظر : البحث ، في قول عنترة : عهدي به شد النهار كأنما خضب اللبان ورأسه بالعظلم . ص 5 .
[6] ـ ينظر : القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 213 ./ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص34 .
[7] ـ ابن جني : الخصائص ، (1 : 192) ، (3 : 221) .

في اسم المفعول ، " ([1]) ويقصد بالغلط مخالفة القياس ، وبهذا خالف الخليلَ بن أحمد الذي حمل هذا الاستعمال على الغلط .([2]) وذكر سيبويه الجر في مثل هذا جحرُ ضبٍّ خَربٍ ، فجُرَّتْ خرب لمجاورتها ضبّاً ، وقال : " الوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ." ([3]) فهو إذن لغة بعض العرب ، وخالفت القياس . ويُرْجِعُ سيبويه هذا الجر إلى الإتباع ، عندما قال : ومع هذا أنهم أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولهم : بهم ، وبدارهِم ، وما أشبه هذا . " ([4]) وعلى منهج سيبويه في القياس ، فإنه يُشَبِّه جرَّ الجوار بكسر الهاء إتباعاً لكسر الباء والراء في بهم ، وبدارهم ، ولم يقل فيه اضطرار ؛ لأنه ليس كلُّ ما خالف القياس عند سيبويه يكون اضطراراً .

وعود إلى موطن الشاهد ، فابن جني ذكر أن مزمل قد تكون مجرورة بسبب جوارها لأناس ، وقال : " أما عندنا فإنه أراد مزمَّل فيه فحذف حرف الجر ...،" ([5]) وتناول النحاة بعد ابن جني بيت امرئ القيس ؛ فمنهم من فسَّره بالجر على الإتباع لبجاد ، ([6]) ومنهم من فسَّره على حذف الجر ، وإقامة المجرور مقامه .([7]) واختلاف تفسير الشاهد مبني على كــلام ابن جني الذي لم يقل فيه بالضرورة الشعرية ؛ ولكن القزاز القيرواني عدَّ هذا الاستعمال من الضرائر الشعرية وجاء بقول العجاج ـ وهو من شواهد الكتاب ـ : **كأن نسج العنكبوت المُرْمَلِ .** وقال فيه :" خفض المُرْمَلِ لمجاورة العنكبوت ، وحقه أن يكون منصوباً ؛ لأنه من نعت النسج ، "([8]) مع العلم بأن سيبويه لم يذكر في قول العجاج اضطراراً ،([9]) وجاء القزاز بشاهدين بشاهدين على هذا الاستعمال ، أحدهما قول امرئ القيس ، وقال : " وأجاز بعض النحويين مثل هذا في الكلام ، وحكى سيبويه أن العرب تقول : هذا جحر ضب خرب ، فيخفضون الخرب لجواره الضب ، وإن كان نعتاً للجحر ، وهذا عند أكثرهم لا يجوز إلا في الشعر ."([10])

---

[1] ـ المصدر السابق ، (1 : 192 ، 193) .
[2] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 437) .
[3] ـ المصدر السابق ، (1 : 436) .
[4] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[5] ـ ابن جني : الخصائص ، (3 : 221) .
[6] ـ الفارقي ، أبو نصر الحسن بن أسد : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة في الإعراب ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، بنغازي ، ط:2. 1974 ف . ص 319 .
[7] ـ ابن الشجري : الأمالي ، (1 : 90) .
[8] ـ القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 291 .
[9] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 437) .
[10] ـ القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 292 .

ومعلوم أن القزاز من نحاة القرن الخامس الهجري (412هـ) ، فلا ندري مَنْ يقصد بقوله : عند أكثرهم ؛ وقد مر بنا أن الخليل وسيبويه وأبا علي الفارسي وابن جني لم يقولوا بخصوصية هذا الاستعمال بالشعر ، وقد تبع الرضي (688هـ) القزاز في تفسير جرّ الجوار بالضرورة الشعرية ، ([1]) أما ابن هشام (761هـ) فقد تناول الاستعمال عندما قال : " الشيء يُعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : هذا جحْرُ ضبٍّ خربٍ ، بالجر والأكثر الرفع ، " ([2]) واستشهد واستشهد بشواهد من القرآن الكريم وشواهد شعرية ، وذكر تأويل ابن جني ، دون أن يجعل هذا الاستعمال خاصّاً بالشعر .

وخلاصة القول في الشاهد أن ابن جني أراد إدخالَ جرِّ الجوار في القياس النحوي ؛ فالاستعمال موجود في كلام العرب ، ولما خرج عن قياس الخليل وسيبويه عُدّ غلطاً ، أولغة لبعض العرب ، واختلاف النحاة المتقدمين في تفسيره أدى ببعض النحاة المتأخرين إلى عَدِّه ضرورةً شعريةً . ولم يأخذوا بقول ابن جني : " إذا أمكن ما قلنا ، ولم يكن أكثرَ من حذف المضاف الذي شاع واطرد ، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط ، الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به ، " ([3]) فبنَوا القول بالضرورة الشعرية على الغلط ؛ لأنه لا يقاس عليه .

وبعد هذا كله نقول : **إن الضرورة الشعرية مصطلح ينسب إليه النحاة المتأخرون كلَّ استعمال لغوي خارج عن قواعد النحاة المتقدمين** ؛ فجرالجوار عدَّه النحاة المتقدمون غلطاً ؛ لأنه خرج عن القياس ؛ ولما كان ابن جني مولعاً بالقياس فقد حاول إعادته إلى القياس المطرد . يقـول ابن جنـي : " فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِئَ هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جحرُ ضبٍ خربٍ ، فهذا يتناوله آخِر عن أوّل ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه ، وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيِّفاً على ألف موضع ، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . "([4]) وأحسب أن القزاز القيرواني لمَّا

---

[1] ـ الأ سترابادي ، رضي الدين محمد بن الحسن : شرح الرضي على الكافية ، تحقيق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ، ط:2. 1996ف. (4 : 92) .

[2] ـ ابن هشام ، أبومحمد بن عبدالله : مغني اللبيب ،تحقيق : محمد مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط:3 . 1972 ف . ص 894 .

[3] ـ ابن جني : الخصائص ، (1 : 193) .

[4] ـ المصدر السابق ، (1 : 192 ، 193) .

رأى خروج هذا الاستعمال عن قواعد النحاة المتقدمين ؛ ولاسيما أن الخليل عدّه غلطاً ، صنَّفه في الضرائر الشعرية .

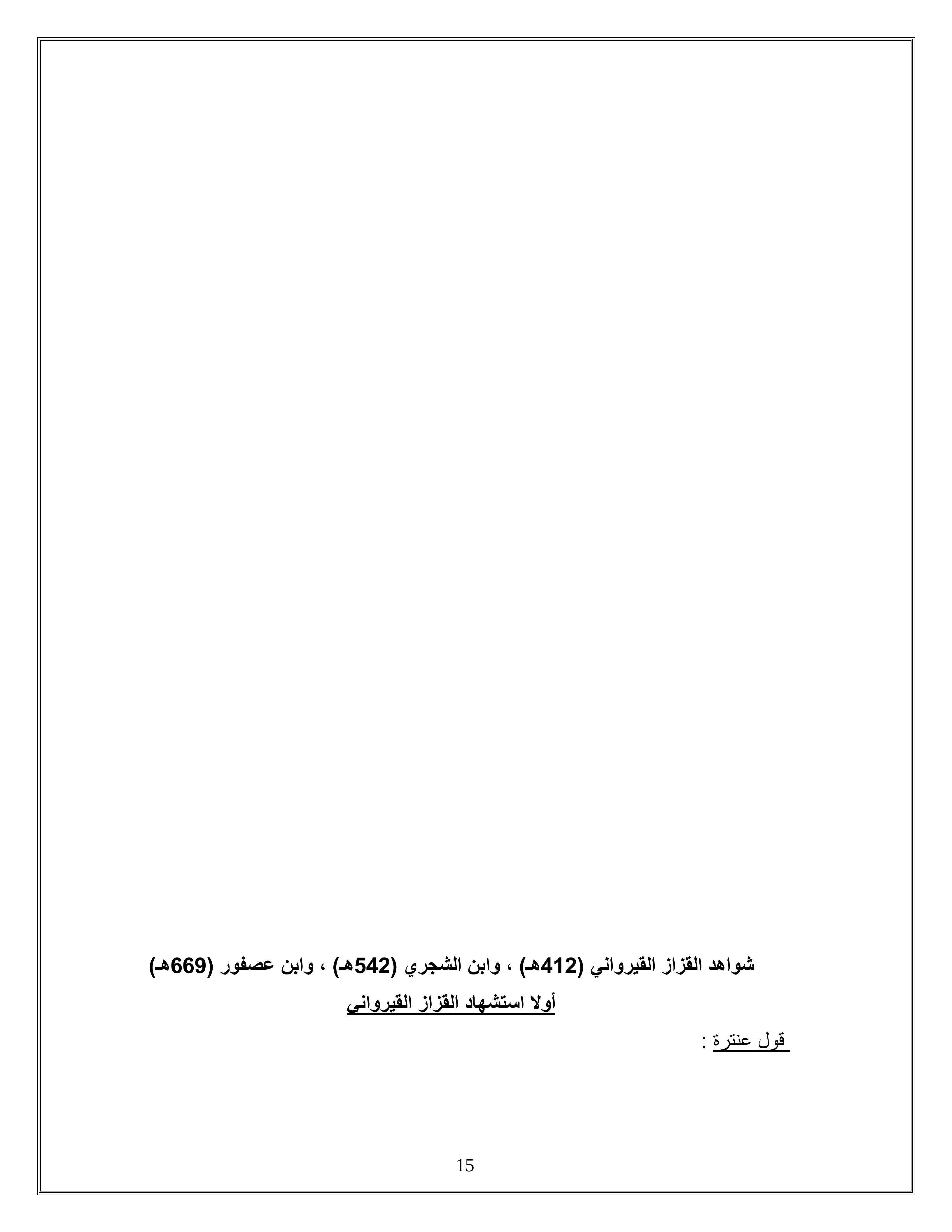
ومعلوم أن طبيعة التأليف في كتب النحو يغلب عليها طابع النقل ، وذلك بعد القرن الرابع الهجري خاصة ، وأحياناً يُوقِعُ النقلُ في كثير من الأخطاء ، فمثلاً القول بالغلط عند الخليل فُسِّر بالضرورة ، وكذلك قول القزاز بجواز الجر على الجوار في الكلام عند بعض النحويين ، وقوله أيضاً إن الجر على الجوار عند أكثر النحويين لا يجوز إلا في الشعر ، ليست سوى أخطاء وقع فيها المؤلف نتيجة للنقل . ومما يؤكد قولنا هذا ما جاء به الآلوسي (1270هـ) في كتابه الضرائر ؛ إذ يذكر أنّ من النحاة من جعل " جر الجوار من الضرائر الشعرية ، ولا يجيء في الكلام إلا نادراً ، ومنهم من قال : إنه ليس من الضرورة ، "([1]) ثم عرض تفسير الخليل وسيبويه لهذا الاستعمال ، ثم تفسير ابن جني ، وعرض ما جاء به ابن هشام من شواهد ،([2]) وبعد عرضه للشواهد جاء بفصل " في ذكر بعض من ذهب إلى أن جر الجوار من الضرائر، " ([3]) وقال فيه : " كثير من الناس ذهب إلى أن جر الجوار سواء كان في الصفة أو المعطوف أو المؤكد من الضرائر الشعرية ، وأن ما وقع في الكلام من ذلك فهو من النادر الذي لا يخرجه عن الضرورة . " ([4]) وذكر السبب في جعله جر الجوار ضرورةً شعرية ، عندما قال : " عدّنا لهذه المسألة من الضرائر تبعاً لمن عدّها منها ممن ألف فيها ، وإلا فالذي ذهب إليه المفسرون هو الحق الحقيق بالقبول . " ([5]) وهذا خير دليل على أن المتأخرين لا يُؤخذ قولهم بالضرورة في الشواهد التي تناولها النحاة من قبل ، ولم يذكروا فيها اضطراراً ؛ لأن المتأخرين قالوا بالضرورة في كلِّ استعمال لغوي شذَّ عن القاعدة ، أو جاء في القليل من منثور العرب ، أو قيل :إنه غلط ، أو اختلف النحاة في تفسيره .

الفصل الثاني

[1] ـ الآلوسي ، السيد محمود شكري : الضرائـــر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، شرح : محمد بهجة الأثري البغدادي ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1341هـ . ص 251 .
[2] ـ المصدر السابق ، ص 251 - 256 .
[3] ـ المصدرالسابق ، ص 257 .
[4] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[5] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

شواهد القزاز القيرواني ، وابن الشجري ،وابن عصفور

من المعلقات على الضرورة الشعرية



شواهد القزاز القيرواني (412هـ) ، وابن الشجري (542هـ) ، وابن عصفور (669هـ)

أولا استشهاد القزاز القيرواني

قول عنترة :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له   حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ ([1])

استشهد به القزاز القيرواني على زيادة مَنْ ، قال : " ومما يجوز له على قول بعض النحويين زيادة من في الشعر مثل قول الشاعر : يا شاة من قنص ....هكذا رواه قوم ، ورواه آخرون : ما ، وكلا الروايتين عندهم أن(من) ، و(ما) فيهما زائدة ، وأنّ المعنى : يا شاة قنصٍ ، و أنكر هذا بعض النحويين ، وقال : لا يجوز أن يقع في الكلام زيادة لغير معنى ، ومعنى الرواية بمن عندهم : يا شاة من يقتنص ، فكأنه قال : يا شاة مقتنصٍ . " ([2]) والقول بالضرورة عنده مبني على أحد تفسيري الشاهد ، ولم يستشهد النحاة قبل القزاز ـ على حدّ علمي ـ بهذا الشاهد إلا ما ورد في شروح المعلقات من تفاسير ، فالأنباري نقل قول الفراء : " أنشدني الكسائي بيت عنترة : يا شاة مَنْ قنص لمن حلت له ، قال : وزعم الكسائي أنه أراد يا شاة قنصٍ وجعل مَنْ حشواً في الكلام ، كما تكون ما حشواً ، و أنكر الفراء هذا ، وقال : إنما أراد : يا شاة من مقتنص ، لأن من لا تكون حشواً ولا تُلغى ." ([3]) وأحسب أن اختلاف النحاة في تفسير رواية الشاهد بـ (من)أدَّى بالقزاز إلى القول بالضرورة فيه . ونفى ابن عصفور زيادة الأسماء عند العرب إلا في الضمير ، ولاسيما ضمير الفصل ؛ لأنه لا محل له من الإعراب ،([4]) وقال : " زعم الكسائي أن العرب قد زادت من الأسماء مَنْ في الشعر ، واستدل على ذلك بقول عنترة ،"([5]) وردّ هذا الزعم بأنه لا حُجَّة له في الشاهد على زيادة من ؛ لاحتمال كونها نكرة موصوفة بالمصدر ، والتقدير : يا شاة إنسان قنص ، أي قانص ، ([6]) فهو " من الوصف الوصف بالمصدر للمبالغة ." ([7])

ويبدو أن ابن عصفور تنبَّه إلى أن سيبويه قد جاء بهذا الاستعمال ، ولم يقل فيه باضطرار ، والدليل على ذلك استشهاده ببيت الكتاب ، وهو قول الفرزدق :

إني وإياك إذْ حلّت بأرحلنا   كمن بواديه بعد المَحْلِ ممطور ([8])

و" المعنى كإنسان ممطور بواديه بعد المحل " ([9]) قال الخليل في نحو(هذا مَنْ أعرفُ منطلقا) ، و(هذا ما عندي مهينا) : " إن شئت جعلت مَنْ بمنزلة إنسان ، وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين ،

---

[1]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 520) .
[2] ـ القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 324 .
[3] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 353 .
[4] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 80 .
[5] ـ المصدر السابق ، ص81 .
[6] ـ المصدر السابق ، ص 81 ، ص 82 .
[7] ـ ابن هشام : مغني اللبيب ، ص434 .
[8] ـ سيبويه : الكتاب ، (2 : 106) .
[9] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 81 .

ويصير منطلقٌ صفة لمن ، ومهينٌ صفةً لما "([1]) وذكر سيبويه زَعْمَ الخليل أن قولَ حسان بن ثابت :
:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا　　　حبُّ النبيّ محـــــمدٍ إيانا

وقول الفرزدق : إني وإياك ....البيت جاءا على هذا التفسير ؛ ([2]) لأن التقدير: على إنسانٍ غيرنا ، وكإنسان ممطور.

وخلاصة القول في الشاهد أنه يُروى بـ (ما) ، وهي الرواية المشهورة .([3]) وقيل فيه : إن ما زائدة قياساً على قوله ـ تعالى ـ ﴿ فبما نقضِهم ميثاقهم ﴾ ([4]) بجر نقض ؛ ([5]) فهذا الاستعمال موجود موجود في كلام العرب ، فضلاً عن وجوده في القرآن الكريم . كما يُروى الشاهد بمن ، وفسِّرت هذه الرواية بتفسيرين ، **الأول** : على كون (من) نكرة موصوفة ، وهذا لا اضطرار فيه ، الآخر : على زيادة من ، وفيه مخالفة القياس ، الأمر الذي دفع القزاز القيرواني لجعله من ضرورات الشعر. وقد استشهد الرضي وابن هشام بهذه الرواية ، ولم يذكرا فيها ضرورة شعرية ؛ وإنما هو رأي تفرَّد به الكوفيون .([6]) ولوعدنا إلى استشهاد القزاز ببيت عنترة لوجدنا أنه لم يجزم القول فيه بالضرورة ، فهو مجرد ناقل .

<u>قول زهير</u> :

جريءٌ متى يُظلمْ يُعاقب بظلمه　　　سريعاً ، و إلا يُبْدَ بالظلم يظلم ([7])

استشهد به القزاز القيرواني على إبدال الهمزة حرف لين ، وحذفه تشبيهاً له بالفعل المعتل ، وقال : " كان الأصل و إلا يبدأ بالظلم ، فوقعت الهمزة ساكنة بالشرط ، وقبلها فتحة ، واحتاج إلى بدلها فأبدلها ألفاً كما يقول في رأس وكأس : راس وكاس ، فلما صارت ألفاً حذفها للجزم . "([8]) وذكر سيبويه جواز إبدال الهمزة الساكنة ، المفتوح ما قبلها ، ألفاً ؛ وذلك نحو رَأس وبَأس وقرَأتُ ، ولم يذكر أنّ هذا الإبدال خاصٌّ بالشعر .([9]) وقد أجاز ابن عصفور حذف حرف العلة المبدل من الهمزة

---

[1] ـ سيبويه : الكتاب ، (2 : 105) .
[2] ـ المصدر السابق ، (2 : 105 ، 106) .
[3] ـ الرضي : شرح الكافية ، (3: 55) .
[4] ـ النساء ، 154 .
[5]ـ الفارقي : الإفصاح ، ص 348 ، ص 349 .
[6] ـ الرضي : شرح الكافية ، (3 : 55) ./ ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 434 .
[7]ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 340) .
[8] ـ القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 349 .
[9] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، (3 : 543) .

إلحاقاً له بالمعتل المحض ، واستشهد ببيت زهير ، ولم يقل فيه بالضرورة ،([1]) بل لم يرد هذا الاستعمال في ضرائره ، وإنما ورد إبدال الهمزة المفتوحة ، المفتوح ما قبلها ألفاً .([2]) ولعل السببَ الذي جعل القزاز القيرواني يُصَنِّفُ هذا الإبدال ضمن ما يجوز للشاعر ما ورد في شرح النحاس للشاهد ؛ وذلك في " قوله : وإلاّ يُبْدَ بالظلم يظلم ، الأصل فيه الهمز ، من بدأ يبدأ ، إلا أنه لمَّا اضطُر أبدل من الهمزة ألفاً ، ثم حذف الألف للجزم ، وهذا من أقبح الضرورات . "([3]) فالقياس جزم الفعل الصحيح ، وعلامة جزمه السكون ، وهذا الشاهد خرج عن القياس ، وعومل الصحيح معاملة المعتل ؛ ولهذا لجأ النحاس في تفسيره إلى الاضطرار .

وهذا الاستعمال موجود في كلام العرب ، وقد نقل الأنباري " قول العرب قرأت بتحقيق الهمز ، و قرات بتليين الهمز ، و قريت بترك الهمز ، والانتقال عنه إلى التشبيه بقضيت ورميت ، " ([4]) والدليل أنه " مَنْ قال بدأت قال لم أبدأ ، ومن قال بدات قال لم أبدا ، ومن قال بديت قال لم أبد ، "([5]) "([5]) وهذا يعني أنّ بديت تشبه قضيت ، فإذا جُزِمَتْ يُحذف حرف العلة ؛ وهذا في لغة بدا يبدي ، فالألف المحذوفة في قول زهير : يُبْدَ ، منقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة ؛ أي أن الفعل مبني للمجهول يُبْدَى ، والألف أصلها ياء في المبني للمعلوم ، وهذه الياء مبدلة من الهمزة الأصلية . ([6]) والنحاس استعمل لفظ الاضطرار ومدلوله ، فما جاء في قول زهير يشبه استعمالاً آخر في اللغة ، فضلاً عن الدلالة الصوتية في حذف الحرف ؛ فالشاعر يريد أن الأسد جريء يعاقب عقاباً سريعاً ، " وإذا لم يُظلَم بدأهم بالظلم لعزة نفسه ، " ([7]) فكأنَّ حذف الحرف يوحي بأنَّ الأسد لعزة نفسه لا ينتظر ينتظر بداية ظلمهم ، وإنما لمجرد الإحساس بها ، فقوله(يُبْدأ) بالهمزة فيه دلالة على أن الظلم بدأ ، ولكن(يُبد) فيه دلالة على أن الظلم لم يبدأ بعدُ . والدليل على صحة هذا التحليل الصوتي مجيء هذا المعنى بالشرط ، فالشاعر يريد أنَّ الفارس الذي كنَّاه بالأسد ، عزيز النفس ، يظلم الآخرين لمجرد إحساسه بأنهم قد يظلمونه .

---

[1] ـ ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن : المقـــرب ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط:1. 1971ف . (1 : 50) .

[2] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 229 .

[3] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 341) .

[4] ـ الأنباري : الأضداد ، ص 208 .

[5] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 279 .

[6] ـ ينظر : ابن عصفور ، علي بن مؤمن : الممتع في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ط: 4 . 1979ف. (1 : 381) .

[7] ـ ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى : شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت ، ط:1. 1982ف . ص 31 .

فهنا الاضطرار معناه تشبيه استعمالٍ ما باستعمال آخر موجود في كلام العرب شعراً ونثراً ، مع مناسبة هذا الاستعمال للدلالة الصوتية للشاهد . ولا يفوتنا أنَّ النحاس استعمل مصطلح الضرورة ، وليس هذا فحسب ، بل صنَّفها إلى حسنة وقبيحة ، وذلك عندما قال : " وهذا من أقبح الضرورات ." وهنا يمكن الجزم بأن مدلول الاضطرار والضرورة لم يكن واضحاً عند النحاة بعد سيبويه ، وقد أدَّى هذا الغموض في المصطلحات بالقزاز القيرواني ، وغيره ممن ألَّف في الضرورة ، إلى جعل كلِّ ما خالف القياس ضرورةً .

ثانياً استشهاد ابن الشجري

قول الأعشى :

إما ترينا حُفاةً لا نعال لنا إنا كذلك ما نحفى وننتعلُ ([1])

استشهد به ابن الشجري على حذف نون التوكيد من الفعل بعد إما ، وذكر أن الأكثر أن يلزم الفعلَ بعد إما نونُ التوكيد قياساً على قوله ـ تعالى ـ ([2]) ﴿ فإمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحرب فشرِّدْ بهم ﴾ وقوله ﴿ وإمَّا تخَافَنَّ من قومٍ خيانة فانْبِذْ إليهم ﴾ ([3]) وقوله ﴿ فإما ترينَّ من البشر أحداً فقولي ﴾ ([4]) وقال : " وقد تطرح نون التوكيد من هذا في الشعر ، كقول الأعشى ...." ([5]) وذكر سيبويه جواز جواز حذف النون بعد إما المركبة من إن ، وما ؛ وذلك عندما ذكر مواضع نون التوكيد ، فقال : " ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد ؛ وذلك لأنهم شبَّهوا ما باللام التي في لتفعلنّ ، لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون ، كما إن شئت لم تجيء بها . " ([6]) وقد حذفت في قول الأعشى : إما ترينا ، ويُفهم من استشهاد ابن الشجري أن الحذف خاصٌّ بالشعر ؛ ولعله يقصد أن نون التوكيد في قول الأعشى : ترينا ، (وهو جملة من فعل وفاعل ومفعول به ،وهو نا الضمير) ، لو لم تكن محذوفة لاجتمعت ثلاث نونات ، وثقلت على اللسان العربي ، وهذا لا ينسجم مع موسيقا البيت ؛ فكأنَّ الشاعر اكتفى بنا الضمير عن نون التوكيد ، ولولا مراعاة الوزن الشعري لأقحم هذه النون . هذا إذا سلّمنا بأنّ في الشاهد اضطراراً ؛ ولكن سيبويه أجاز هذا الحذف ، ولم يقل : فيه اضطرار .

---

[1]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 701) .
[2] ـ ابن الشجري : الأمالي ، (2 : 345) .
[3] ـ الأنفال ، 58 ، 59 .
[4] ـ مريم ، 25 .
[5] ـ ابن الشجري : الأمالي ، (2 : 345) .
[6] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 514 - 515) .

ويلاحظ على استشهاد ابن الشجري أنه لم يستعمل مصطلحي الاضطرار والضرورة ، واكتفى بقوله : قد تطرح نون التوكيد في الشعر ، وكأنه لما رأى كثرةَ إلزام هذه النون في القرآن الكريم ، حكم على حذفها بخصوصيته في الشعر .

ثالثاً استشهاد ابن عصفور

قول امرئ القيس :

له إطِلا ظبيٍ ، وساقا نعامة   وإرخاء سِرْحانٍ وتقريب تتفل ([1])

استشهد به ابن عصفور على مجيء فِعِل ، بكسر الفاء والعين ، في إطل ؛ لأنه لم يأتِ من الأسماء غير إبل ، يقول : " أما إطل فلا حجَّة فيه ؛ لأن المشهور فيه إطْل ، بسكون الطاء ، فإطل يمكن أن يكون مما أُتْبِعَتْ الطاء فيه الهمزة للضرورة ؛ لأنه لا يحفظ إلا في الشعر ، نحو قوله : له إطِلا ظبيٍ ..."([2]) وقيل : إن إطِلا في الشاهد لغة مضافة إلى إبل ،([3]) ويبدو أنَّ ابن عصفور فهم من سيبويه أنَّ الاسم الثلاثي على وزن فِعِل لم يأت إلا إبل ، بمعنى أن غير هذه اللفظة مخالف للقياس . يقول سيبويه : " ويكون فِعِلا في الاسم نحو إبل ، وهو قليل ، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره . "([4]) ويحتج النحاس لسيبويه ، فيقول : " والحجة له في هذا أنَّ إطِلاً عنده محذوف من قوله أيطل . "([5])

وذكر المبرد أنَّ فِعِلا في الاسم " لم يأتِ ثبتا إلا في حرفين : وهما إبِل وإطِل ."([6]) وهذا يعني أن أن إطِلا موجود في كلام العرب ، ولا يعني أنَّ ما لم يسمعه سيبويه عن العرب ضرورة شعرية .

قول امرئ القيس :

وفرعٍ يُغشِّي المتنَ أسودَ فاحمٍ   أثيثٍ كَقِنْوِ النخلة المتعثكِلِ ([7])

استشهد به ابن عصفور على مخالفة ترتيب الصفات ، إذا كان إحداها مفرداً ، وباقي الصفات في تقدير المفرد ، ([8]) وذكر أنه يجب أنْ تُرتَّبَ قياساً على قوله ـ تعالى ـ ﴿ وقال رجلٌ مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه ﴾ ([9]) وقـال : " لا يجوز خلاف ذلك ، إلا في نادر الكلام ، أو في ضرورة

---

[1]ـ امرؤ القيس : ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط:3. ص 21 .
[2] ـ ابن عصفور : الممتع في التصريف ، (1: 65) .
[3] ـ القيسي : إيضاح شواهد الإيضاح ، (1 : 364) .
[4] ـ سيبويه : الكتاب ، (4 : 244) .
[5] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 172) .
[6] ـ المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .(1 : 54) .
[7]ـ الديوان ، ص 16 .
[8] ـ ابن عصفور : المقرب ، (1 : 226 - 227) .
[9] ـ غافر ، 28 .

الشعر . " ([1]) فالموصوف في الشاهد فرع ، وُصِفَ بجملة يغشي ، وبالمفرد أسود فاحم ، وأثيث ، وبشبه الجملة كقنو النخلة ، والقياس أنَّ يقول : فرع أسود فاحم أثيث كقنو النخلة ، يغشي المتن ، ولو جاء الشاعر بهذا الترتيب لاختل وزن البيت ، ولعله السبب الذي جعل ابن عصفور يقول بالضرورة الشعرية فيه .

وذكر الرضي (688 هـ) أنه " إذا وُصِفت النكرة بمفرد ، وظرف ، وجملة ، قدِّم المفرد ، وأُخِّر أحد الباقيين في الأغلب ، كقوله ـ تعالى ـ ﴿ وهذا ذكر مبارك أنزلناه ﴾ وليس ذلك بواجب خلافاً لبعضهم ، " ([2]) واستدلَّ على أنه ليس بواجب بقوله ـ تعالى ـ ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ ([3]) ، وبقوله ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبُّهم ويحبُّونه أذلةٍ﴾ ([4]) ، وبقول النابغة :

كليني لهمٍّ يا أميمة ناصب ‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏ وليل أقاصيه بطيء الكواكب ([5])

ويُلاحظ على استشهاد ابن عصفور أنَّ ترتيب الصفات عنده واجب ، المفرد ، ثم ما في تقديره ، ولم يذكر خصوصية هذا الترتيب بالموصوف النكرة ، أما الرضي فعنده الأغلب ترتيبها . وذكر السيوطي (911 هـ) أنه الأولى ؛ وذلك لأن " الأصل الوصف بالاسم ، فالقياس تقديمه ، وإنما تقدَّم الظرف ونحوه على الجملة ؛ لأنه من قبيل المفرد ، " ([6]) كما ذكر أنَّ قول ابن عصفور بالضرورة مردود ؛ لوجود مخالفة الترتيب في كتاب الله في أكثر من موضع ، ([7]) وعليه لا توجد خصوصيةٌ بالشعر في هذا الموضع .

ومما سبق يمكن استنباط مفهوم الضرورة الشعرية عند ابن عصفور ، وهي أن يأتي في الشعر استعمال يخالف القاعدة ، وهذه المخالفة سببها إلزام الوزن الشعري ؛ لأن ابن عصفور بنى حكمه هذا على استقراء ناقص ؛ وبذلك حكم بالندور لهذا الاستعمال .

قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ ‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏‏ فقالت لك الويلات إنك مُرْجلي ([8])

---

[1] ـ ابن عصفور : المقرب ، (1 : 227) .
[2] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 327).
[3] ـ الأنعام ، 156 .
[4] ـ المائدة ، 56 .
[5] ـ الرضي : شرح الكافية ،(2 : 327) .
[6] ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:همع الهوامع ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ،د.ت.(3 : 155).
[7] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[8]ـ الديوان ، ص 11 .

استشهد به ابن عصفور على " إلحاقك التنوين فيما لا ينصرف ، ردّاً إلى أصله من الصرف ، "([1]) وعدَّه من باب زيادة الحرف ضرورة شعرية ،([2]) فعنيزة علم مؤنث ممنوع من الصرف ، والأصل في الأسماء التنوين ؛ ولذلك قال ابن عصفور : " ردّاً إلى أصله من الصرف ؛ " فكأن الشاعر رجع إلى الأصل في الاستعمال ، ولكن سيبويه يقول : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً " ولم يذكر أن الوجه هو الأصل في القياس ، ويقول : " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء . " وهنا ذكر التشبيه ؛ أي تشبيه تعبير بتعبير آخر ؛ فشُبِّه الاسم الممنوع من الصرف بالأسماء الأخرى المصروفة .

ومعلوم أنّ للشعر إيقاعاً خاصاً ، وللعرب في إنشاده وجوهاً ،([3]) فأحياناً يمدّون الصوت في إنشاده ، وأحياناً يقصرون ، والنون صوت غنة ، يُحدث نغمةً خاصةً في الإنشاد ، فلا ضرر من تنوين الممنوع من الصرف ، مادام فيه تشبيه لأسماء مصروفة أخرى في العربية ، فضلاً عن أن التنوين نونٌ ساكنة ، وهذه النون الساكنة لها دلالة صوتية ، توحي بالسكينة والاستقرار ، وهذا يتأكد في لفظة ظعائن من قول زهير:

تبصَّر خليليّ هل ترى من ظعائنٍ تحمَّلْنَ بالعلياء من فوق جرثم

فالظعائن النساء على الإبل ،([4]) والمعنى هل استقرت وسكنت الظعائن في عين المُبصِر ؛ أي هل هل استقرت رؤيتها للخليلين ، وقد رحلت بالعلياء ؟ وكأنَّ الرؤية غير واضحةٍ ، ونغمة التنوين تُظهرها وتبرزها ؛ فالنون تدل على الظهور أينما كانت ، وكيفما وقعت .([5]) وقد استشهد السيوطي (911 هـ) ببيت زهير ، وأجاز صرف مالا ينصرف في النثر للتناسب ، وفي الشعر للضرورة . ([6])

والظعائن لفظة ممنوعة من الصرف لعلة واحدة ، وهي الجمع على وزن مفاعل ، وصُرفت في الشعر ؛ لأنها أشبهت الأسماء المصروفة الأخرى ، وقد نُقِلَ عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي القاسم الزجاجي السماعُ عن بعض العرب ، في صرف الممنوع من الصرف في سَعة الكلام . ([7]) ويضع ابن عصفور تساؤلاً ، فيقول: " كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في الكبير أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف ، و حكى

---

[1] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 22 .
[2] ـ المصدر السابق ، ص 22 ، 23 .
[3] ـ ينظر: سيبويه : الكتاب ، (4 : 204 - 216) .
[4] ـ الأعلم الشنتمري : شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي، حلب ، ط: 2. 1973ف. ص 12 .
[5] ـ محمد المبارك : فقه اللغة ، مطبعة جامعة دمشق ، ص 84 .
[6]ـ السيوطي : همع الهوامع ، (1: 131) .
[7] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص25 ./ وينظر : السيوطي : همع الهوامع ، (1 : 132) .

الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك ؟ "([1]) وذكر أن الجواب هو : " صرف مالا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب ، قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك ، وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر . "([2]) وهذا دليل على أن صرف الممنوع جائز في الكلام المنثور ؛ لأنه لغة لبعض العرب ؛ فضلاً عن مجيئه في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، وقد استشهد السيوطي بشواهد من القرآن على ذلك ، ([3]) وهي قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَجِئْتُك من سبأٍ بنبأٍ﴾ ([4]) ، و ﴿ سلاسلاً وأغلالاً ﴾ ([5]) ، و ﴿ وداً ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق ونسْراً ﴾([6]) فقرأ فقرأ الأعمش ﴿ ولا يغوثاً ويعوقاً ﴾ بالتنوين([7]) وقيل : السبب في صرفها الازدواج ([8]) ، أو التناسب ([9]) وذكر الزمخشري أن صرف سلاسلاً فيه وجهان : " أحدهما أن تكون هذه النون بدلاً من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف ، والثاني أن يكون صاحب القراءة به ممن ضري برواية الشعر ، ومرن لسانه على صرف غير المنصرف . "([10]) وذكر العكبري في (يغوث ويعوق) أنهما " لا ينصرفان لوزن الفعل والتعريف ، وقد صرفهما قوم على أنهما نكرتان ."([11]) فهذه التأويلات ، وغيرها مما ذُكِرَ في كتب القراءات والتفسير ، هي هربٌ من استعمال موجود في كلام العرب ، وخرج عن قياس النحاة ، فالوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري ؛ الأول شبَّه التنوين في الآية بالتنوين في القافية ، والآخر اتَّهم صاحب القراءة المشهورة بالخطأ الناتج عن تَعَوُّدِ قول الشعر ، ونسي أن القراءة سنَّةٌ متبعة .

وليس من مهمة هذا البحث دراسةُ ما قيل في هذه القراءات ؛ المهم فيها أنها دليل على وجود هذا التنوين في كلام العرب ؛ فالقرآن نزل بلسان العرب ، وهذا التنوين ، وإن كان قليلاً ، موجود في كلامهم ، ويقوم على فكرة تشبيه " مقاطع الكلام المسجَّع ، وإن لم يكن موزوناً وزنَ الشعر ، بالشعر

---

[1] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص25 .
[2] ـ المصدر السابق، الصفحة نفسها .
[3] ـ السيوطي : همع الهوامع ، (1 : 131) .
[4] ـ النمل ، 22 .
[5] ـ الإنسان ، 4 .
[6] ـ نوح ، 23 .
[7] ـ أبو حيان : البحر المحيط ، (8 :342) ./ الزمخشري ، محمود بن عمر : الكشاف ، تحقيق : مصطفى حسين أحمد ،دار الكتاب العربي ، د.ت . (4 : 619) .
[8] ـ الزمخشري : الكشاف ، (4 : 619) .
[9] ـ السيوطي : همع الهوامع ، (1: 131) .
[10] ـ الزمخشري : الكشاف ، (4 : 667) .
[11] ـ العكبـــــري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين : التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الشام ، بيروت . د.ت . (2 : 1242) .

في زيادة هذه الحروف ، حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن . " ([1]) والشعر قائله متمكّنٌ في الفصاحة ؛ حيث يأتي في شعره بكل استعمال يجوز في العربية ، وإن كان قليلاً ، وهنا يصِحُّ القولُ بأنَّ ما اصطُلح عليه بالضرورة الشعرية لا يُعدُّ خروجاً عن اللغة ، وإنما خروج عن القياس ؛ ([2]) فالعلماء الأوائل عندما وضعوا القواعد لضبط اللغة كلها ، وضعوها على دراسة جزء منها ، وهو الشعر وما يوافقه من كلام منثور ، فإذا وجدوا في الشعر استعمالات ، لم يأت في المنثور نظيرها ، أو كان نظيرها قليلاً لا يقاس عليه ، تركوا بعضها دون تقعيد ، وقالوا في بعضها بالاضطرار ، وجاء النحاة بعد سيبويه ، وجعلوا كلَّ ما جاء في الشعر مخالفاً القياس ضرورةً شعرية ؛ فالضرورة الشعرية لا تعني تجوُّزاً للشاعر لاستعمال المخالف ؛ وإنما هي دليل على استعمالات أخرى موجودة أصلاً في اللغة ، ولم تجد طريقاً إلى التقعيد .

وهذا مغايرٌ لمعنى الاضطرار عند سيبويه ، والدليل على ذلك أن تنوين الممنوع من الصرف ثبت وجوده في الشعر والنثر ، ومع هذا يقول سيبويه في " باب ما يحتمل الشعر : اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء ؛" لأنَّ تنوين الممنوع يختلف في الشعر عمَّا هو عليه في النثر ؛ ففي الشعر يرتبط بنغمة موسيقية ، لها دلالة خاصة ، وهذه النغمة لا توجد في الكلام المنثور .

فالاضطرار عند سيبويه يقوم على فكرة التشبيه باستعمال آخر من كلام العرب ، مع وجود تناسب دلالي وموسيقي بين الأصوات ودلالتها .

قول النابغة :

إلا الأواريّ لا إنْ ما أبينها   والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد ([3])

استشهد به ابن عصفور على زيادة إنْ ، وهي من ضرائر الشعر ، فقال : " زاد إنْ بعد لا لشبهها بما ، من حيث كانتا للنفي ، وزعم الفراء أنَّ لا ، وإن ، وما حروف نفي ، وأنّ النابغة جمع بينها على طريق التأكيد . "([4]) وذكر أنّ هناك رواية أخرى للشاهد ، ([5]) وكرّر بيت النابغة في باب " إدخال الحرف على الحرف على جهة التأكيد لاتفاقهما في اللفظ والمعنى ، أو

---

[1] ـ السيرافي : ضرورة الشعر ، ص 38 .
[2] ـ السيد إبراهيم محمد : الضرورة الشعرية ، دراسة أسلوبية ، دار الأندلس ، بيروت ، ط: 3 . 1983ف . ص 97 .
[3] ـ النابغة الذبياني : ديوان النابغة الذبياني بتمامه ، صنعـــة أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، تحقيق : شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت ، 1968ف . ص 3 .
[4] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 62 .
[5] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

في المعنى لا اللفظ ، " ([1]) وقال : " ومن هذا القبيل قول النابغة في أحد القولين إلا الأواري لا إن ما ...فجمع بين إن ، وما ، الزائدتين بعد لا النافية تأكيداً للنفي . " ([2]) وقوله : " في أحد القولين " إشارةٌ إلى زعم الفراء الذي ذكره في استشهاده الأول بقول النابغة . ([3]) وكأنه ينقل كلام سابقيه ، دون أي اختيار للاستعمال الذي يراه ضرورة ؛ ففي استشهاده الأول نقل كلام الفراء ووصفه بالزعم ؛ لأنه يرى أنَّ إنْ زائدة ، وفي استشهاده الآخر تبع الفراء في زيادة الحرف للتأكيد ، ولعله تأثر بكلام الأعلم الشنتمري (476 هـ) عندما ردَّ كلام الفراء ؛ فقال : " والذي قاله فاسدٌ ؛ لأن الجحد إذا دخل على الجحد صار إيجاباً ، والذي قاله سيبويه وأصحابه صحيح ؛ لأنهم جعلوا أحدهما لغواً ، واعتمدوا بالجحد على الآخر ، وأما البيت الذي أنشده الفراء فرواية الناس : لأياً ما أبيّنها ."([4]) والفراء ذكرهذه الرواية ، ([5]) وقال في رواية (إلا الأواري ما إن لا أبينها) :" جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد : لا، وإن ، وما ."([6]) ."([6]) ولم يذكر ضرورة في اجتماع هذه الأحرف ، كما لم يذكر في هذه الرواية زيادة إن بعد ما ، وكذلك لم يذكر التوكيد في اجتماع هذه الأحرف ـ كما فسَّره البغدادي ـ ([7]) علماً بأنَّ الفراء جاء بقول النابغة شاهداً في الاستثناء ، وما ذكره في اجتماع الأحرف كان تعليقاً على البيت بعد الاستشهاد به ، والرواية المشهورة :

إلا الأواريّ لأياً مـا أبينـــها   والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد ([8])

وقيل في هذه الرواية: إن ما زائدة ، وهي ضرورة شعرية ،([9]) وذكر سيبويه زيادة إن ، وجعلها بمنزلة ما الكافة ؛([10]) فتكون زائدة في قولك : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، فمنعت إنْ ما الحجازية النصبَ ، كما منعت ما الكافةُ إنَّ النصب ،([11]) وذكر أنها قد تلغى مـــع ما إذا

---

[1] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر، 69 ، ص 70 .
[2] ـ المصدر السابق ، ص 70 .
[3] ـ المصدر السابق ، ص 62 .
[4] ـ الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان : النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط:1 . 1987ف . (2 : 1126 ، 1127) .
[5] ـ الفراء ، أبو زكرياء يحيي بن زياد: معاني القرآن ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط:3. 1983ف . (1 : 288) .
[6] ـ المصدر السابق ، (1 : 480) .
[7] ـ البغدادي : خزانة الأدب ، (4 : 122) .
[8] ـ الديوان ، ص 3 ./ وينظر : الرضي : شرح الكافية ، (2 : 186) .
[9] ـ الهروي ، علي بن محمد : كتاب الأزهية في علم الحروف ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، دمشق ، 1971ف . ص 77 . / الشنقيطي ، أحمد بن الأمين : الدرر اللوامع ، دار المعرفة ، بيروت ، ط:2 . 1973ف . (2 : 222) .
[10] ـ سيبويه : الكتاب ، (4 : 221) .
[11] ـ المبرد : المقتضب ، (1 : 51) .

كانت اسماً .([1]) أما ما فقد استدلّ على زيادتها بقوله ـ تعالى ـ ﴿ فبما نقضِهم ميثاقهم ﴾ ([2]) وقال

وقال : " وهي لغوٌ في أنها لم تُحدثْ إذ جاءت شيئا لم يكن قبلَ أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام ."([3]) وهذا يعني أنّ زيادة إنْ ، وما موجودة في كلام العرب ، ولم يقل فيها سيبويه بالاضطرار . أما القول بالضرورة الذي جاء به ابن عصفور فهو يعتمد على تأويل الشاهد ، وأحسب أن تأويل الأعلم الشنتمري لكلام الفراء هو الذي أدَّى بابن عصفور إلى القول بالضرورة ؛ لأنه ذكر أنَّ كلام الفراء فيه فساد ، من جهة أنّ نفي النفي إيجاب ، وفسَّر أنَّ أحد الأحرف زائدة للتوكيد تبعاً لقياس سيبويه ، إذن فالضرورة تقوم على كل شاهد اختلف النحاة في تأويله ، أو خطّأ متأخِّر تأويل متقدِّم .

ويمكن القول : إنَّه لا تُوجد زيادةٌ في كلام العرب ؛ فضلاً عن القرآن الكريم ، فقولهم : حرف زائد ، أو لغوٌ له دلالة في السياق ، وهي في هذا الشاهد للتوكيد ، والنحاة لا يقصدون بالزيادة أنها لا تؤدي معنى ، وإنما يقصدون بأنّ تأثيرها في الإعراب يكون شكليّاً ، ([4]) وأحسب وأحسب أنَّ إطلاق لفظ الزيادة في كتب النحو على بعض الحروف أدَّى إلى القول بالضرورة الشعرية إذا جاءت هذه الحروف في الشعر .

<u>قول عنترة</u> :

وكأنما ينأى بجانب دَفِّها الـ وحشيّ مِنْ هَزج العشيّ مؤوَّم ([5])

استشهد به ابن عصفور على " زيادة مِنْ على الاسم النكرة والمعرفة في الكلام الواجب ،"([6]) ،"([6]) وجملة ينأى هزجُ العشيّ بجانب دَفِّها الوحشي ، مثبتةٌ ، ومحل هزج في الشاهد الرفع بالفعل ينأى ، واستدل على أنَّ هزج محله الرفع برفع لفظة هرّ على البدلية من هزج ، وذلك في قول عنترة بعد الشاهد :

هرٌّ جنيبٌ كلما عطفت له غضبى اتَّقاها باليدين و بالفم

وقد اشترط النحاة لزيادة مِنْ أنْ يتقدَّم عليها نفيٌ ، أو نهيٌ ، أو استفهامٌ بهل ، وأنْ يكون مجرورها نكرة ، وأنْ يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأً . ([7]) وفي الشاهد جاءت من بعد

[1] ـ سيبويه : الكتاب ، (4 : 222) .
[2] ـ النساء ، 154 .
[3] ـ سيبويه : الكتاب ، (4: 221) .
[4] ـ ينظر : شعبان عوض العبيدي : النحو بين القاعدة والسليقة ، الفنية للطباعة والنشر ، 1993ف . ص 79 .
[5]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 487) .
[6] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 64 .
[7] ـ ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 425 ، ص 426 .

إثبـات ؛ لذا فهي عند ابن عصفور ضرورة ؛ لأنها خالفت القياس ، علماً بأنَّ بيت عنترة يُروى : هرٍّ جنيبٍ ،بجرّ هرّ ؛ ([1]) فيكون بدلاً تابعاً للفظ في الإعـراب ، كما يُروى : كـأنما تنـأى ، بالتـاء ، ([2]) وعليه فالفعل يكون للناقة ؛ فمن روى الشاهد بـ (تنأى) ، جرّ هرّ على البدلية من هزج ، ومن رواه بـ (ينأى) ، رفع هرّ على إتباع محل هزج العشي .([3]) والمعنى على رواية رواية تنأى : كأنما تبعد بدفّها من هرّ يخدشها هزج العشي .([4]) وهنا مِنْ ليست زائدة ؛ لأن الفاعل يعود على الناقة .

<u>قول امرئ القيس :</u>

أحار ترى برقاً أريك وميضه كلمع اليدين في حبيٍّ مكلل ([5])

استشهد به ابن عصفور على" حذف همزة الاستفهام إذا أمن اللبس للضرورة ،"([6]) والتقدير : : أترى .([7]) وذكر سيبويه حذف الهمزة ، وذلك عندما قدَّرها في قول الشاعر :

كَذَبَتْكَ عينُك أم رأيت بواسطِ غَلَسَ الظلام من الرباب خيالا

فقال : " ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ، ويحذف الألف . قال التميمي ، وهو الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيثُ بن سهم أم شعيث ُبن مِنْقَرِ" ([8])

والتقدير : أ شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر، ويفهم من نص سيبويه أنّه يجوز في الشعر حذف همزة الاستفهام ، إن وُجِدَ دليل عليها ، وهي (أم) كما يُلاحظ في شواهد سيبويه ، أما بيت امرئ القيس فلا تُوجد فيه أم . وقد ذكر النحاس في الشاهد أنَّ الهمزة في قوله أصاح ـ على رواية أصاح ترى برقاً ـ همزةُ نداء ، وهي متضمنة معنى الاستفهام ؛ لأن لفظهما واحد . ([9]) وذكر الأعلم الشنتمري أنّه " أراد أترى برقاً ، فحذف حرف الاستفهام لعلم المخاطب بما أراد ، واكتفى بحرف النداء ، لأنه تنبيه وتحريك لمن يخاطبه ، كما أنَّ الاستفهام تحريك للمستفهم ، وإشعار بالمعنى المقصود من الاستخبار ، ولفظ الحرفين واحد ."([10]) ولعل هذا التفسير هو ما

---

[1] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 327 .
[2] ـ المصدر السابق ، ص 325 .
[3] ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 487) .
[4] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 327 .
[5]ـ الديوان ، ص 24 .
[6] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، 158 .
[7] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[8] ـ سيبويه : الكتاب ، (3: 174 - 175) .
[9] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 189) .
[10] ـ الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان : تحصيل عين الذهب ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط:2. 1994ف. ص 334 .

جعل ابن عصفور يصنِّف الشاهد ضمن ضرورات الشعر ؛ فهمزة النداء دليل على همزة الاستفهام المحذوفة ، والحذف ذكره سيبويه في باب ما يحتمل الشعر . ويؤكد هذا ما قاله في بيت عمر بن أبي ربيعة :

ثم قالوا تحبها قلت بهراً   عدد النجم والحصا والتراب

يقول ابن عصفور : " فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم ، لعدم الدليل على ذلك ، وإنما قالوا له : أنت تحبها ، قد علمنا ذلك وتحققناه منك . "([1]) ويمكن القول :إنّه لا خلاف بين بيت امرئ القيس ، وبيت عمر بن أبي ربيعة ؛ فكلا الشاهدين لا يُوجد فيه دليل على حذف همزة الاستفهام ، وتقدير الاستفهام هنا يعتمد على النبر و التنغيم ؛ لأنَّ الضغط على مقاطع صوتية معينة يعطي دلالة خاصة يريدها المتكلم ، فلو ضغط المُنْشِدُ لبيت امرئ القيس على المقطع الأول من الفعل (ترى) ، والمقطع الأول والثاني من لفظة (برقاً) ، لأعطى دلالةً على معنى الاستفهام ؛ وذلك لأن النبر يغيِّر الدلالة باختلاف موقعه من الكلمة . ([2]) ولعل اختلاف النحاة في في تقدير مثل هذه الشواهد يكون دليلاً على أنَّ علماء العربية تناولوا مدلول النبر، وعلى هذا أزعُمُ أنه ليس على صواب من قال : إنَّ العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها ، ولم يسجِّل لنا القدماء شيئاً عنه .([3]) وكذلك التنغيم في الشطر الثاني من بيت امرئ القيس ؛ في لفظة لفظة (مكلل) خاصّةً ؛ لأن " التنغيم تغييرات موسيقية تنتاب الصوت ، من صعود إلى هبوط ، ومن هبوط إلى صعود ، تحدث في اللغة لغاية ، وهدف يرمي إليه المتكلم ، وحسب الحالة التي يكون عليها ."([4]) وبالنبر والتنغيم كذلك يكون الأسلوب خبرياً ، ويمكن الاستدلال على ذلك برواية الشاهد عند المبرد :

أحار أرى برقاً أريك وميضه   كلمع اليدين في حبيّ مكلل ([5])

وكذلك روايته عند ابن جنيّ : **أعنّي على برق أريك وميضه** ([6]) وإن سلَّمنا بالقول : إن ما جاء في منثور العرب لا يُعدّ ضرورة شعرية ،([7]) فإنَّ هذا الشاهد لا توجد فيه ضرورة شعرية ؛ لأن

[1] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ص 159 .
[2] ـ إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو مصرية ، ط:2. 1963ف . ص 46 .
[3] ـ تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1979ف . ص 197 ، ص 198 .
[4]ـ صالح سليم عبد القادر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية ، منشورات جامعة سبها ، 1988ف. ص 149 .
[5] ـ المبرد : المقتضب ، (4 : 234) .
[6] ـ ابن جني : الخصائص ، (1 : 69) ./ ويُنظر : النحاس : شرح القصائد ، (1 : 190) .
[7] ـ السيرافي : ضرورة الشعر، ص 78 .

لأن سيبويه ذكر قول العرب " إنها لإبلٌ أم شاءٌ ." ([1]) وعنده أم منقطعة بمعنى بل ؛ ولكن ألا يمكن أن يقدَّر فيه استفهام ، بإحداث نبرٍ وتنغيم خاصّ به ؟

وذكر ابن عصفور مثل هذا الاستعمال في قراءة ابن كثير([2])، وابن محيصن ،([3]) وجعلها من من الشاذ ؛ قال : " وقد حذفت مع أم في الشاذ في قراءة ابن محيصن "([4]) لقوله ـ تعالى ـ ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾([5]) وهي " بهمزة واحدة على لفظ الخبر، وهمزة الاستفهام مرادة ، ولكن حذفوها تخفيفاً ، وفي الكلام ما يدل عليها ، وهو قوله : أم لم ؛ لأن أم تعادل الهمـزة ."([6]) يقول ابن عصفور : " وكأنَّ الذي سهَّل حذفها كراهيةُ اجتماع الهمزتين مع قوة الدلالة عليها ، ألا ترى أنَّ سواء تدل عليها بما فيها من معنى التسوية ، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين ، ويدل عليها مجيء أم من بعد ذلك . "([7]) وهذا يعني أنَّ الشاهد لا اضطرار، ولا ضرورة فيه من عدة أوجه ؛ **أولها** أنَّ سيبويه استشهد به على ترخيم حار ، ولم يذكر فيه حذف الهمزة ،([8]) والنحاة بعده شرحوا الشاهد ، وقدَّروا فيه استفهاماً ، و تمحَّلوا في إيجاد دليل على الهمزة المحذوفة ، حتى يتسنَّى لهم قياس الشاهد على استعمالهم حذف الهمزة بدليل أم عليها . **الوجه الثاني** : لو أخذنا بقولهم : إنَّ الشاهد من باب حذف الهمزة مع وجود دليل ، فهذا الاستعمال موجود في كلام العرب شعراً ونثراً . وأحسب أنَّ قول سيبويه : " ويجوز في الشعر حذف همزة الاستفهام إن وجد دليل عليها " ([9]) مرتبطٌ بالمعنى الذي يريده الشاعر ، أو يقدِّره السامع ؛ فقوله (كذبتك عينك أم رأيت بواسط) ذكر سيبويه أنَّ الخليل يزعم بكون أم منقطعة بمعنى بل ، وذكر أنَّه يجوز أنْ تكون في الشعر للاستفهام ؛ ([10]) فالذي ينشد الشعر إن كان يريد استفهاماً أحدث نبراً وتنغيماً يدل عليه ، وهذا النبر والتنغيم يحدث أصواتاً تتناسب مع موسيقا الشعر ، أكثر من التناسب الذي يحدثه في النثر . وهذا المعنى لا يصلح أن يكون دليلاً على حذف الهمزة ؛ لأنه مرتبط بإنشاد الشعر .

---

[1] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 174) .
[2] ـ ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد : حجة القراءات ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ،ط:1 .1974ف. ص 86 .
[3] ـ العكبري : التبيان ، (1 : 21) .
[4] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 159 .
[5] ـ البقرة ، 5 .
[6] ـ العكبري : التبيان ، (1 : 21) .
[7] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 159 .
[8] ـ سيبويه : الكتاب ، (2 : 252) .
[9] ـ المصدر السابق ، (3 : 174) .
[10] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

<u>الوجه الثالث</u> : إنَّ للشاهد روايتين أخريين ، ترجّحان خبرية الأسلوب ، والتقدير : **أحار أنت ترى** . وقد يقع في الحسبان أنَّ قوة صوت الهمزة أوحت بفكرة حذفها في الشاهد ؛ لأنه إذا قدَّرت الهمزة اجتمعت ثلاث همزات متحركة ، نحو أحار أترى برقاً أريك وميضه .

ومما يؤكد هذا الحسبان قول العكبري في قراءة ابن محيصن : إنَّ الهمزة حذفت تخفيفاً .([1])

<u>قول امرئ القيس</u> :

ويضحي فتيت المسك فوق فراشها نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل ([2])

استشهد به ابن عصفور على " إبدال الكلمة من الكلمة ، "([3]) وهو إبدال عن من بعد ، يريد بعد تفضَّل ،([4]) فوضع الحرف موضع الظرف . وأدرج ابن عصفور هذا البيت ضمن الشواهد على " استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض " ([5]) في الضرورة الشعرية، وذكر أنَّه أورد"هذا النوع في الضرائر، وإن كان قد جاء في الكلام ؛لأن مجيئه في الشعر كثير واسع ، ومجيئه في الكلام قليل لا يجوز القياس عليه ، " ([6]) مع العلم بأنَّ النحاة قبله تناولوا هذا الموضع ، ولم يذكروا فيه اضطراراً ؛ فسيبويه ذكر مجيء الحروف بعضها مكان بعض ، وقال : " أما (عن) فلما عدا الشيءَ ....قال أبو عمرو : سمعت أبا زيد يقول : رميت عن القوس ، وناسٌ يقولون : رميت عليها ، وأنشد :

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمع وهي ثـلاثُ أذرعٍ وإصبــع

وكساه عن العُرْي ، جعلهما قد تراخيا عنه ، ورميت عن القوس ؛ لأنه بها قذف سهمه وعدّاها..."([7]) فعن هنا بمعنى بعد . وذكر المبرد هذا الموضع عندما قال : " كما تدخل الإضافة الإضافة بعضها على بعض ،"([8]) وجاء بشواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر ،([9]) وعقد ابن ابن جني باباً في خصائصه عنوانه : باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، واستشهد فيه بشواهد من القرآن الكريم ، والشعر ، وفسَّر الاستعمال بالتضمين . ([10]) يقول فيه : " وجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جُمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا

---

[1] ـ العكبري : التبيان ، (1 : 21) .
[2] ـ الديوان ، ص 17 .
[3] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 233 .
[4] ـ المصدر السابق ، ص 235 .
[5] ـ المصدر السابق ، 233 .
[6] ـ المصدر السابق ، 239 .
[7] ـ سيبويه : الكتاب ، (4 : 226 - 227) .
[8] ـ المبرد : المقتضب ، (2 : 319) .
[9] ـ المصدر السابق ، (2 : 319 - 320) .
[10] ـ ابن جني : الخصائص ، (2 : 306 - 315) .

ضخما ، وقد عرفت طريقه ، فإذا مرّ بك شيء منه ، فتقبله وَأْنَسْ به ، فإنه فصل من العربية لطيف ، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد . "([1]) ونص ابن جنيّ هذا ينفي ما جاء به ابن عصفور، وهو أنَّ مجيء الحروف بعضها مكان بعض قليلٌ لا يجوز القياس عليه . وبالرجوع إلى ما قاله في بيت امرئ القيس نجده يعلّل مجيء عن في موضع بعد ، بتقارب المعنى في كليهما ؛" لأن عن تكون لما عدا الشيء ، وتجاوزه ، وبعد لما تبعه وعاقبه ، فقوله : أطعمه عن جوع ، يريد أنه فعل الإطعام بعد الجوع ، فقد عدا وقته وقت الجوع ، وتجاوزه ، وكذلك إذا جعلت النطاق بعد التفضل ، فقد عدا وقت الانتطاق وقت التفضل وتجاوزه ."([2]) وهذا يعني أنَّ عن هنا للمجاوزة ،([3]) وقد جاءت ظرفاً في كلام العرب . ([4]) وعليه يمكن القول بأنَّ عن في الشاهد ظرف ، وليست مبدلة من بعد ، ولا توجد فيها ضرورة .

ويبدو أنَّ اختلاف مدلول الضرورة بين النحاة ، بعد سيبويه ، كان سبباً في جعل كثير من الاستعمالات العربية من الضرائر الشعرية عند النحاة المتأخرين ، فضلاً عن طبيعة التأليف النحوي ، التي أخذت مسار الشرح والتعليق ، وتكرار الشواهد ، وشرحها ، وقياس شواهد أخرى عليها . ونحن نعلم أنَّ المادة الشعرية في كتب النحو أكثر كماً من المادة النثرية ؛ فما استشهد به النحاة من الشعر أكثر مما استشهدوا به من النثر ، وعالمٌ كابن عصفور عاش في القرن السابع الهجري ، لم يسمع من العرب ، ووجد استعمالات لغوية في الشعر ، يَقِلُّ نظيرُها في النثر ، فصنفها في ضرائره الشعرية .

ومما يؤكد قولنا هذا ما ذكره بعد عرضه للشواهد ، يقول : " فهذه الأبيات ، وأمثالها فيها خلاف بين النحويين ؛ فأهل الكوفة يحملونها على ما يعطيه الظاهر من وضع حرف موضع غيره ، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي فيه ، إما بتأويل يقبله اللفظ ، أو بأن يجعلوا العامل مضمناً معنى ما يعمل في ذلك الحرف إن أمكن ، ويرون أن التصرّف في الأفعال بالتضمين أولى من التصرف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض ؛ لأن الحروف بابها أن

---

[1] ـ المصدر السابق ، (2 : 310) .
[2] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 237 .
[3] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 149) .
[4] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، (1 :420) ، (4 : 228) .

لا يتصرف فيها .."([1]) وهنا لم يذكر ضرورة ؛ وإنما ذكر خلاف النحويين في تفسير هذا الاستعمال ، ولعل هذا الخلاف أوحى إليه مخالفة القياس ، وما خالف القياس عنده ضرورة .

قول عنترة :

كيف المزار وقد تربَّع أهلها بعنيـــزتين وأهلنا بالغيـلم ([2])

استشهد به ابن عصفور على وضع المثنى موضع المفرد ؛ أي وضع عنيــزتين موضع عنيزة ،([3]) وهو اسم مكان . وقد سُمِعَ تثنية الأماكن ، وجمعها ، يقول سيبويه : " وكأنَّهم قالوا إذا قلنا ائْتِ أبانين ، فإنما نعني هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما ، ألا ترى أنهم لم يقولوا : امررْ بأبان كذا وأبان كذا ، لم يفرقوا بينهما ؛ لأنهم جعلوا أبانين اسماً لهما يُعرفان به بأعيانهما...ولا يشارُ إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء . "([4]) واختلف شراح المعلقات في تفسير عنيزتين ؛ فمنهم من ذكر أنه موضع واحد ،([5]) ومنهم من ذكر أنهما موضعان .([6]) وإنْ كان (عنيزتين) علماً لموضع واحد فإنّه لا اضطرار في الشعر هنا ؛ لأن سيبويه ذكر استعمال العرب هذا ، ولم يشر لاضطرار فيه ، فضلاً عن أن ابن جني تناول هذا الاستعمال ، ولم يقل بالضرورة ، وذلك عندما جعل تسمية المفرد بالمجموع من باب الحمل على المعنى ، فقال : (في بيت عبيد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوبُ فالقُطَّبيَّات فالذنوبُ)

" إنما القُطّبيّةُ ماءٌ واحد معروف . "([7]) وجعل ابن عصفور بيت عبـيد من الضرائـر ،([8]) ولو فسّر الاستعمال بالحمل على المعنى ـ الذي مثله كثير في العربية ـ لكان تفسيره صواباً .

وبناءً على ما سبق نقول : إنَّ إطلاق العلم المثنى ، أو المجموع على المكان استعمالٌ موجود في كلام العرب ، والعرب اختلفوا فيه ؛ فمرة يثنّون علم الأماكن ، ومرة يجمعونه ، مثل : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات ،([9]) ومرة يفردونه مثل ما جاء في قول امرئ القيس :

كأنَّ أباناً في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل ([10])

---

[1] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 236 .
[2] ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 467) .
[3] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 253 .
[4] ـ سيبويه : الكتاب ، (2 : 104) .
[5] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 302 ، ص 303 ./ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 467) .
[6] ـ الزوزني ، عبد الله بن الحسين بن أحمد : شرح المعلقات السبع ، دار الكتب المصرية ، ط: 3 .1959ف . ص 148 .
[7] ـ ابن جني : الخصائص ، (2 : 420) .
[8] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 256 .
[9] ـ سيبويه : الكتاب ، (2 : 104) .
[10] ـ الديوان ، ص 25 .

ولاختلاف العرب ، خرج هذا الاستعمالُ عن تقعيد النحاة ، وأصبح خروجاً عن المألوف في اللغة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ ابن عصفور جمع في هذا الباب إبدال المفرد من المجموع في الأماكن وغيرها . ولعل السببَ ـ الذي جعل ابن عصفور يصنِّف هذا الاستعمال في الضرائرـ قولُ سيبويه : " وليس بمستنكَرٍ في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعنى جميعٌ ، حتى قال بعضهم في الشعر ، من ذلك ما لا يستعمل في الكلام ؛ "([1]) لأنه استشهد بشواهد سيبويه :

1- بها جِيَفُ الحَسْرى فأما عظامُها فبيضُ وأما جِلْدُها فصليـبُ

2- ولا تُنكـروا القتـل وقد سُبينـا في حلقِكُم عَظْــمٌ وقد شَجينا

3- كُلُوا في بعْض بطنِكم تعفُّـــوا فإنَّ زمانكم زمنٌ خميـصُ ([2])

وذكر أنه يريد جلودها وحلوقكم وبطونكم ، ([3]) ولعله فهم من نص سيبويه أنَّ اللفظ مفرد ، ومعناه مجموع ،استعمال خاصٌّ بالشعر ، وسيبويه لم يقل بخصوصية هذا الاستعمال بالشعر؛ وإنما مثَّل له بقول الله ـ تعالى ـ ﴿ فإنْ طِبْنَ لكم عن شيء منه نفساً ﴾ ([4]) وبقولهم : قَرِرْنا به عيناً ، وقال : " وإن شئت قلت : أعْيُنا وأنْفُسا ."([5]) وشواهد سيبويه هذه ليست في علم الأماكن ، ، ولكن ابن عصفور جعلها كلها في باب واحد ، مع العلم بأنه ذكرأنَّ هذا الاستعمال يكثر في "أسماء الأماكن ؛لأن الداخل إليها يرى لها وجهين عن يمينه ويساره ."([6]) واستشهد بقول امرئ امرئ القيس :

يطير الغلام الخف عن صهواته ويلوي بأثواب العنيف المُثقّل ([7])

على وضع الجمع موضع المفرد ، وهو من الضرائر الشعرية ، ([8]) و" صهواته جمع صهـوة ، وهي موضع اللّبد ، وصهوة كل شيء ظهره ، وجمعها بما حولها ." ([9]) وذكر أنَّ هذا هذا الاستعمال له وجه في العربية ، وهو" أنَّ العرب قد توقع على الجزء اسم الكل ، ألا ترى أنك لو لمست ناحية من الحجر أو من الصهوة أو من الجيد ، لقلت لمست الحجر، ولمست الصهوة ، ولمست الجيد ."([10]) وجعل هذا الاستعمال من النادر في كلام العرب ، مثل قولهم :

---

[1] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 209) .
[2] ـ المصدر السابق ، (1 : 209 ، 210) .
[3] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 252 .
[4] ـ النساء ، 4 .
[5] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 210) .
[6] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 254 .
[7]ـ الديوان ، ص 20 .
[8] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 255 ./ وينظر : المقرب ، (2 : 129) .
[9] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 87 .
[10] ـ ابن عصفور : ضرائر الشعر ، ص 256 .

شابت مفارقه ، ([1]) وقوله هذا يَردُّ خصوصية هذا الاستعمال بالشعر ، فضلاً عن أنَّ سيبويه ذكره ، ولم يقل : فيه اضطرار؛ وإنما أشار إلى كونه مجازاً مرسلاً ، إذ يطلقون الكل ويريدون الجزء ، قال سيبويه : " ومثل ذلك قولك المفَارقُ في المفرق ، جعلوا المفرق مواضع ، ثم قالوا المفارق ، كأنهم سمَّوا كل موضع مفرقاً ، "([2]) واستشهد ببيت جرير :

قال العواذل ما لجهلك بعدما شاب المفارقُ واكتسين قتيراً ([3])

ولم يقل : فيه اضطرار .

وبهذا نخلص إلى أن تصريح ابن عصفور بالضرورة ، وقبله القزاز القيرواني ـ الذي جعل هذا الاستعمال ضرورة عند الكوفيين ـ ([4]) يعطي دلالة واضحة لمصطلح الضرورة الشعرية ؛ فهو يشمل الاستعمالات العربية التي لم يضع لها النحاة قواعد ، ففي هذا الاستعمال اللغوي تداخلت علوم العربية ،النحو مع البلاغة ، الأمر الذي صعَّب حَصْرَ هذا الاستعمال ؛ فهو من جهة مجاز مرسل ، ومن جهة أخرى حملٌ على المعنى ، بوضع المثنى ، والمجموع موضع المفرد .

---

[1] ـ ابن عصفور : المقرب ، (2 : 129) .
[2] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 484) .
[3] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[4] ـ القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 282 ، ص 283 .



الفصل الثالث

شواهد الرضي، وابن هشام

من المعلقات على الضرورة الشعرية

شواهد الرضي (688هـ) ، وابن هشام (761هـ)من القصائد الطوال

أولاً استشهاد الرضي

قول طرفة:

يقول وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها ألست ترى أن قد أتيت بمؤيد ؟ ([1])

استشهد به الرضي على اجتماع (الواو وقد) في الجملة الحاليّة الخالية من ضمير يربطها بالعامل ؛([2]) فجملة " وقد تر الوظيف حالٌ ، وعاملها يقول ، ولا صاحب لها ، وأما فاعل يقول وهو الضمير المستتر ، فليس صاحب الحال ؛ لأنها لم تبيّن هيأته ، إذ ليست من صفاته ."([3]) وذكر أنَّ

[1]ـ طرفة بن العبد : ديوان طرفة بن العبد ، مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري ، طبع في مدينة شالون على نهرسون ، بمطبع برطرند، 1900ف. ص 40 .

[2] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 8 ، 46) .

[3] ـ البغدادي : خزانة الأدب ، (3 : 152) .

الواو لابدَّ منها مع قد ،([1]) أما ابن أبي الربيع (688 هـ) فهو ينفي عن نفسه العلم بإسقاط الواو في الجملة الحاليَّة الخالية من ضمير يعود على صاحب الحال ، ويقول : " لا يبعد عندي أنْ توجد مسقطة في ضرورة الشعر."([2]) قياساً على إسقاط الفاء في جواب الشرط ، ويقول : " إنَّ الحاجة إلى الواو في الحال إذ لم يكن ضميراً أشد من الحاجة إلى الفاء ، وذلك أن الشرط طالب بالجواب ، وليس في الكلام الأول ما يطلب الحال ."([3]) يعني أن سقوط هذه الواو مخالف للقياس ، وهذا يقودنا إلى مفهوم الضرورة عند ابن أبي الربيع ؛ فهي ما وُجِدَ في الشعر مخالفاً للقاعدة .

قول طرفة:

رحيبُ قطابِ الجيبِ منها رفيقة　　　بجسّ الندامى بَضَّةُ المتجرّد ([4])

استشهد به الرضي على إضافة الصفة المشبّهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير ،([5]) وقال : " وقد تضاف إلى ظاهر مضافٍ إلى ضمير صاحبها ، نحو زيدٌ حسنُ وجهه ، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة . "([6]) فرحيب صفة مشبهة أُضيفت إلى قطاب المضاف إلى الجيب ، وذكر أنَّ مثل إضافة رحيب إلى قطاب " جائز مطلقاً عند الكوفيين ...والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين ، "([7]) ورفع قطاب . وذكر سيبويه ـ في باب الصفة المشبهة ـ أنَّ التنوين فيها عربي جيد ، وقد يحذف التنوين ، وتضاف للتخفيف ، مثل قولك : هذا حسنُ الوجهِ ، والإضافة عنده أحسن من التنوين ،([8]) واستشهد بشواهد على مجيئها منونة ، وقال : " وهو في الشعر كثير، "([9]) واستشهد واستشهد بشواهد على إضافتها ،([10]) وقال : " وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهها ، شبَّهوه بحسنة الوجه ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة ، كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول ، كما أنه من سببه بالألف واللام . قال الشمّاخ :

أمِنْ دِمْنَتيْنِ عرَّس الرَّكبُ فيهما　　　بحقل الرُّخامى قد عفا طللاهمــا
أقامت على ربعيهما جارتا صفًا　　　كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما " ([11])

---

[1] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 46) .
[2] ـ ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت . ط:1. 1986ف . (2 : 816) .
[3] ـ المصدر السابق ، (2 : 817) .
[4] ـ الديوان ، ص 26 .
[5] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 235) .
[6] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[7] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[8] ـ سيبويه : الكتاب ، (1 : 194 - 195) .
[9] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[10] ـ المصدر السابق ، (1 : 197 - 198) .
[11] ـ المصدر السابق ، (1 : 199) .

واستشهد الرضي بقول الشمّاخ على أنَّ جونتا مصطلاهما من باب زيدٌ حسنُ وجهه ، فالضمير (هما) " في مصطلاهما للأعالي ، لأن المعنى كميتا الأعليَيْنِ ، فيكون مثل : حسنُ وجهِ الأخ ، جميلُ فعلِه ، "([1]) وذكر أنَّه " قبيح عند سيبويه إلا للضرورة ."([2]) وسيبويه لم يقل في بيت الشمّاخ باضطرار؛ وإنما قال : " وجاء في الشعر،" مثل ما قاله في مجيء الصفة المشبهة منونة :" وهو في الشعر كثير؛" **فلِمَ حُمِلَ أحد القولين على أنه ضرورة ، والآخر لا ضرورة فيه ؟**

ولعل الذي حمل الرضي على القول بالضرورة ، هو التشبيه الذي أجراه سيبويه بين (حسنةٌ وجهها) ، وبين (حسنةٌ الوجهِ) ؛ فمجيءُ هذا الاستعمال في الشعر سببُه التشبيهُ بالإضافة إلى المعرف بالألف واللام ، وهذا مدلول الاضطرار ، حيث شبَّه استعمال حسنةٌ وجهها في الشعر بحسنةِ الوجهِ ، ووصفه بالرداءة " من قِبَل أنَّ في حسن ضميراً يرتفع به يعود إلى زيد ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في الوجه ، لأن الأصل كان (زيدٌ حَسُنَ وجهُهُ) ، والهاء تعود إلى زيد ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى (حَسَنُ) ؛ فجعلناها في حال رفع ، فاستكنت فيه ، فلا معنى لإعادتها . " ([3]) وذكر الرضي إجازة البصريين لإضافة(حسنُ وجهه) في الضرورة ، وإجازتها عند الكوفيين على السعة.([4]) فالأساس الذي بنى عليه الرضي إجازة البصريين في الضرورة هو قول سيبويه ،وقد ذكر ذكر قبله مجيء الصفة المشبهة منونة ، وأنه كثير في الشعر ، وهذا مع كثرته في الشعر لم يقل فيه الرضي بالضرورة ! وخلاصة القول : إنَّ الرضي أخذ بمدلول الاضطرار ، الذي فُهِمَ من تشبيه سيبويه لاستعمالٍ في الشعر باستعمال آخر ، ولم يأخذ بلفظه .

<u>قول لبيد:</u>

أقضي اللبانة لا أفرطُ ريبةً أو أنْ يلومَ بحاجةٍ لوَّامها ([5])

استشهد به الرضي على ظهور أنْ بعد أو في الشعر ، وذكر أنَّ أو بمعنى الانتهاء ،([6]) أي التي بمعنى إلى أن ،([7]) والقياس يُلْزِمُ إضمار أن بعد أو ، يقول سيبويه : " اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه فإنه ينتصب على إضمار أن ، كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ، و لا يُستعمل إظهارُها كما لم يُستعمل في الفاء والواو ."([8]) والمعنى أن سيبويه نفى استعمال إظهار أن بعد أو ، ونفيه هذا

---

[1] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 235) .
[2] ـ المصدر السابق ، الصفحة نفسها .
[3] ـ السيرافي : نقول من شرحه على هامش الكتاب ، (1 : 199) .
[4] ـ الرضي : شرح الكافية ، (3 : 436) .
[5]ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 416) .
[6] ـ الرضي : شرح الكافية ، (4: 79) .
[7] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 47) .
[8] ـ المصدر السابق ، (3 : 46) .

يَعمُّ الكلام المنظوم والمنثور . وما جاء في بيت لبيد مخالفٌ للقياس ، وهذه المخالفة أدَّت بالرضي إلى القول بخصوصية اجتماع (أو) ، و(أن) في الشعر، ويتفق استشهاد الرضي بالشاهد مع شرح الزوزني (486 هـ) ، أما الأنباري (327 هـ) فالمعنى عنده أنَّه " يقول : أتثبَّت فلا أتقدَّم في الحاجة قبل أن أستثيرها ، وقبل أن آتي أمراً تكون عاقبته لائمة ."([1]) وعلى هذا الشرح تكون (أو) عاطفة ، وكذلك عند النحّاس(337 هـ) ، إذ يقول : " يريد أن أتقدّم في قضاء حاجتي لئلا أشكّ ، فأقول إذا ما فاتني : ليتني تقدَّمتُ ، أو أن يلومني لائم على تقصيري ."([2])

وقد تكون رواية الشاهد (**أقضي اللبانة أن أفرط ريبة)** شغلت الأنباري والنحاس عن التعليق على اجتماع (أو) و(أن) ؛ لأن هذه الرواية تُوْهِمُ بأنَّ (أو) في قوله :(**أو أن يلومَ بحاجة لوَّامها**) عاطفةٌ بمعنى الواو ، وليس (أو) بمعنى الانتهاء ، وعلى هذه الرواية لا تُوجد خصوصية لاجتماع أو، وأنْ في الشعر ، ولكن في شرح الزوزني لم تُذْكَرْ رواية الشاهد بـ **أنْ أفرِّط** ؛ فلم يتوهم الزوزني وجود أنْ ، والمعنى عنده " أنَّه لا يُقصِّر ؛ ولكنه لا يمكنه الاحترازُ عن لوم اللوام إياه ، و أو في قوله أو أن يلوم بمعنى إلا ."([3]) واستشهد بما جاء به سيبويه ، وهو قولهم : لألزمنه أو يعطيَني حقي ، وقول وقول امرئ القيس :

فقلت له لا تبكِ عينك إنما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا

أي إلا أن يعطيَني حقي ، و إلا أن نموت .([4]) ومما يقع في الحسبان أنَّ الرضي اطّلع على شرح الزوزني للمعلقات ، ورأى أنَّ بيت لبيد مخالف للقياس ، ولهذا قال بجواز إظهار أنْ بعد أو في الشعر .

ويلاحظ في استشهاد الرضي أنَّه لم يستعمل لفظ الضرورة ؛ ولكن استعمل مدلولها ، وهو ما جاء في الشعر مخالفاً القياس . وهنا انبنى على شرح الشاهد القولُ بخصوصية الاستعمال في الشعر .

قول الأعشى :

إما ترينا حفاةً لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعل ([5])

استشهد به الرضي على جزم فعل الشرط مع كون الجواب للقسم المقدّر، أي : لئنْ ما ترينا إنا كذلك ، والدليل على أنّ الجواب للقسم هو جملة الجواب غير مقترنة بالفاء .([6]) وقد ذكر سيبويه

[1] ـ الأنباري : شرح القصائد ، ص 572 .
[2] ـ النحاس : شرح القصائد ، (1 : 416) .
[3] ـ الزوزني : شرح المعلقات ، ص116 .
[4] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 47) ./ الزوزني : شرح المعلقات ، ص 116 .
[5]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 701) .
[6] ـ الرضي : شرح الكافية ، (4 : 461 - 462) .

القاعدة ، وهي أنَّ الجواب للقسم ، عندما قال : " اليمين لا تكون لغواً ، كلا والألف ؛ لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين ."([1]) وذكر الرضي أنَّ كل موضع حذف فيه جواب الشرط الأولى أن يكون فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً منفياً بلم ؛ فلا يظهر عليه الجزم للشرط ، وأنَّ مجيئه في منثور العرب قليل ، وقد جاء في شعرهم .([2]) وصرَّح البغدادي بالضرورة الشعرية ، فالقياس أن يقال : إما رأيتِنا .([3]) أما النحاس فقد ذكر أنَّ جملة إنا كذلك جواب الشرط على تقدير " حذف الفاء لعلم السامع ،"([4]) وعلى هذا التقدير يخرج الشاهد من ضرورة مجيء الشرط مضارعاً غير مجزوم بلم أو ماضياً مع حذف جواب الشرط ؛ لأنَّ فعل الشرط وجوابه ظاهران ، ولا يوجد قسم مقدر.

و أنكر البغدادي تقدير الفاء محذوفة ، وذكر أنَّ جواب القسم (إنا كذلك) " دليلُ جواب الشرط ، والذي دلَّنا على أنَّ هذه الجملة جواب القسم عدم اقترانها بالفاء ، ولا يحسن جعلها جواب الشرط بادعاء حذفها ؛ لأن حذفها خاص بالشعر ."([5])

نقول : قد رفض البغدادي حذفَ الفاء ؛ لأنه خاصٌّ بالشعر ، ليؤكد أنَّ مجيء الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً بأداة الشرط ضرورة شعرية . وهذا يعني أنَّ ما اصطُلِح على تسميته بالضرورة الشعرية ملجأ للنحاة ، عندما يخرج الاستعمال اللغوي عن قواعدهم؛ لأنهم قالوا : إنَّ مجيء الشرط فعلاً مضارعاً ، وجوابه محذوف خاص بالشعر ؛ فعلى أيِّ التأويلَيْن يُفَسَّرُ الشاهد ؟

وبالرجوع إلى استشهاد الرضي ، يُلاحظ أنَّه لم يصرّح بالضرورة الشعرية ؛ وإنما قال : " يقِلُّ نحو : أجيئُك إنْ تجئْني، و والله إنْ تجئْني لأكرمنك ، وقد جاء ذلك في الشعر . "([6]) واستشهد بأربعة أبيات ، آخرها بيت الأعشى . كما يُلاحظ أنَّه قاس الاستعمال على الأكثر ، يقول : " كل موضع قلنا : إنَّ (إنْ) وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة؛ أي لا جواب لها ظاهراً ؛ فالأولى أن لا تعمل ظاهراً في الشرط أيضاً ."([7]) فالأولى عند الرضي أن يكون فعلُ الشرط ـ الذي لا جواب جواب له ـ ماضياً ، أو مضارعاً مجزوماً بغير الشرط .

ويبدو أنَّ السبب في قلة مجيء هذا الاستعمال في منثور العرب ، هو قلة المنثور الذي وصل النحاة ؛ فوجدوا الاستعمال أكثر في الشعر. فالبغدادي حمل كلام الرضي على القول بالضرورة ،

---

[1] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 84) .
[2] ـ الرضي : شرح الكافية ، (4 : 461) .
[3] ـ البغدادي : خزانة الأدب ، (11 : 351) .
[4] ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 701) .
[5] ـ البغدادي : خزانة الأدب ، (11 : 351 - 352) .
[6] ـ الرضي : شرح الكافية ، (4 : 461) .
[7] ـ المصدر السابق، الصفحة نفسها .

وليس هذا فحسب ؛ بل وصف القول بحذف الفاء بالادّعاء ،([1]) مع أنَّه جاء في كلام العرب .([2]) ولعل الخلاف في تفسير إعراب هذا الشاهد يرجع إلى ما ذكره سيبويه ؛ وهو قوله : " وسألته عن قوله : إنْ تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ ، من قبل أنَّ أنا كريم يكون كلاماً مبتدأً ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يُشبهِ الفاءَ . وقد قاله الشاعر مضطراً ، يُشبِّهه بما يُتكلَّم به من الفعل . قال حسان بن ثابت :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان " ([3])

أي من يفعل الحسنات يشكرْها الله ، فالتركيب في قوله : إن تأتني أنا كريم ، يوافق التركيب في بيت الأعشى (إما ترينا إنا كذلك) ، ويوافق التركيب في بيت حسان السابق ؛ ففعل الشرط يظهر عليه الجزم ، وقد علّل سيبويه القول بالاضطرار بأنَّ قولهم : أنا كريم مبتدأ ، ولا يجوز أن يتقدم عليه الشرط . وعلى هذا التعليل فإنَّ قول الأعشى : إنا كذلك مبتدأٌ به ، أما قول حسان فيذكر المبرد فيه " أنَّه على إرادة الفاء ؛ لأن التقديم فيه لا يصلح ،"([4]) وذلك لِعَوْدِ الهاء في يشكرها على الحسنات. وذكر سيبويه أصل استشهاد الرضي ببيت الأعشى عندما قال : " وقبُح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله . ألا ترى أنَّك تقول : آتيك إنْ أتيتني ، ولا تقول : آتيك إنْ تأْتِني إلا في شعر ، لأنك أخَّرت إن وما عملت فيه ، ولم تجعل لإنْ جواباً ينجزم بما قبله ."([5]) وعلى قول سيبويه هذا صار مجيءُ الفعل في بيتِ الأعشى (إما ترينا) مضارعاً مجزوماً بإن الشرطية ، خاصّا بالشعر .

بعد هذا كله ، نقول: إنْ تأتني أنا كريم مخالف للقياس ، ولكنَّ للشعر لغةً خاصةً ، تحكمها الموسيقا ، وهذه اللغة لا تخرج عن كلام العرب ، و إنْ كانت تخرج عن قواعد النحاة أحياناً ، وقد يستعمل الشاعر أساليب ، يظن النحاةُ أنها خاصةٌ بالشعر ، ولا يوجد لها نظير في كلام العرب، فهذه الأساليب يمكن أنْ تُفَسَّرَ بتشبيهها باستعمالات لغوية أخرى موجودة في كلام العرب . وتفسير سيبويه لهذا الأسلوب بالتقديم والتأخير ـ الذي مثله موجود في كلام العرب ـ يحكمه الوزن الشعري ؛ فالشاعر لإحداث نغمة خاصة لجأ إلى هذا الاستعمال ، وهو ليس قاصراً عن الإتيان بغيره .

إذن فهذا الأسلوب موجود في الشعر ، تارةً يُفَسَّر بالتقديم والتأخير، وتارةً يُفسَّر بحذف الفاء ، وكله موجود في كلام العرب شعراً ونثراً ، وإن كان في النثر قليلاً . ومما يُلاحظ على استشهاد

[1] ـ البغدادي : خزانة الأدب ، (11 : 352) .
[2] ـ يُنظر : القزاز القيرواني : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، ص 249 ـ ص 251 .
[3] ـ سيبويه : الكتاب ، (3 : 64 - 65) .
[4] ـ المبرد : المقتضب ، (2 : 73) .
[5] ـ سيبويه : الكتاب ، (3: 66) .

الرضي أنَّه استعمل مدلول الاضطرار، ولم يستعمل لفظه ، كما لم يستعمل لفظ الضرورة ؛ وإنما اكتفى بقوله : " وقد جاء ذلك في الشعر. " ([1])

ثانياً استشهاد ابن هشام

قول عنترة:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقتلُ قومَها زَعْماً لَعَمْرُ أبيك ليس بمزعم ([2])

استشهد به ابن هشام على مجيء الجملة الحالية فعلية ، فعلها مضارع مثبتٌ ، وقد اقترنت بالواو ، واقترانها بالواو هنا ضرورة شعرية ، وذكر وجهاً آخر ، وهو أنَّ الواوَ واوُ الحال ، وجملة أقتل في محل رفـع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل . ([3]) " وقد سُمِعَ : قمتُ وأصكُ عينه ،" ([4]) وقيل : المضارع مؤول بالماضي ، والتقدير : قتلت قومها . ([5]) والقياس مثل ما جاء في في قوله ـ تعالى ـ ﴿ ولا تَمْنُنْ تستكثِرُ ﴾ ([6]) لأن المضارع يشبه اسم الفاعل ، والتقدير : مستكثراً ([7]) ([7]) ويُفهم من هذا أن مصطلح الضرورة الشعرية يعني ما جاء في الشعر مخالفاً قياس النحاة .

قول عنترة:

جادتْ عليه كلُّ عينٍ ثرّةٍ فتركْنَ كُلَّ حديقةٍ كالدرهم ([8])

استشهد به ابن هشام على مراعاة معنى الجمع في لفظ كل المضاف إلى نكرة ، ([9]) فقوله : تركْنَ ، الضمير فيه يعود على المعنى المستفاد من كل عين ، وقد نص ابن مالك على " اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة ، لا مضافاً إلى معرفة . "([10]) وجعل النحاس في هذا الاستعمال خصوصيةً بالشعر ، وذلك عندما قال في شرح الشاهد : " قوله فتركن محمول على

---

[1] ـ الرضي : شرح الكافية ، (4 : 461) .
[2]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 465) .
[3] ـ ابن هشام ، أبو محمد بن عبد الله : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط:3. 1996ف . (2 : 70 ، 71) .
[4] ـ الرضي : شرح الكافية ، (2 : 43) .
[5] ـ الأزهري ، خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح ، دار الفكر ، المكتبة التجارية ، د.ت. (1 : 392) .
[6] ـ المدثر ، 6 .
[7] ـ ابن هشام : أوضح المسالك ، (2 : 70) .
[8]ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 474) .
[9] ـ ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 261 ./ ويُنظر : الشنقيطي : الدرر اللوامع ، (2 : 91) .
[10] ـ ابن مالك ، أبو عبدالله محمد بن عبد الله : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة، 1967ف . ص 166 .

المعنى ؛ لأن المعنى جادت عليه السحائب ، ولو كان في الكلام لجاز فترك على لفظ كل ، وتركت تردّه على بكر. " ([1]) وهذا على رواية الشاهد :

جادت عليه كل بكرٍ حرةٍ فتَرَكْنَ كلَّ قرارةٍ كالدرهم

وجاء بعد نصه هذا بقول الله ـ تعالى ـ ﴿ ومَنْ يقْنُتْ منْكُنَّ لله ورسوله وتعملْ صالحاً نؤتها أجرها مرتين﴾ ([2]) فقوله (يقنت) على لفظ من ، وقوله (تعمل) و (نؤتها) على معناه . ([3])

وقول النحاس: " لو كان في الكلام لجاز" يوحي بأنَّ هذا الاستعمال خاصٌّ بالشعر ؛ ولكن استشهاده بالآية ينفي ذلك . ولعله يقصد به الكلام المعتاد بين الناس ، وليس هذا الاستعمال الرفيع من اللغة ؛ لأنَّ " القرآن نزل بلغة أدبية عالية لا يُمكن فهمها ، ودراسة تراكيبها إلا في ضوء الاستعمالات الأدبية عند العرب ." ([4])

وبعد عرض استشهاد النحاة بأبيات من القصائد الطوال ، قالوا فيها بالاضطرار أو بالضرورة نقول :

- إنَّ الشعر استعمالٌ للغة يحتمل التغيرات الصوتية التي يحدثها الوزن الشعري ، من تنوينٍ ، وحذف ، وإدغام ، ومدّ ، وقصر ، وتغيّر لفظة مكان أخرى ، وخير دليل على ذلك ما ذكره سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد ، ([5]) ومن هذه الوجوه الزيادة في في القافية ، وقد علّل السيرافي إجازتها ، عندما قال : " إنما جاز فيه هذه الزيادة في الشعر في القوافي ؛ لأنهم يترنمون بالشعر ، ويَحْدُون به ، ويقع فيه تطريب لا يتمّ إلا بحرف المد ، وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر ، وكان الإطلاق بسبب المد الواقع فيه للترنم . "([6]) وهذه موسيقا خاصة بطبيعة إنشاد الشعر ، فمثلاً بيت امرئ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقط اللّوى بين الدخول فحوملِ ([7])

يُنشد بالمد :

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلي ([8])

ويُنشد بالإبدال :

---

[1] ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 475) .
[2] ـ الأحزاب ، 31 .
[3] ـ النحاس : شرح القصائد ، (2 : 475 - 476) .
[4] ـ محمود أحمد نحلة : أصول النحو العربي ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط:1. 1987ف . ص 72 .
[5] ـ ينظر : سيبويه : الكتاب ، (4 : 204 - 216) .
[6] ـ السيرافي : ضرورة الشعر ، ص 38 .
[7] ـ الديوان ، ص 8 .
[8] ـ سيبويه : الكتاب ، (4 : 205) .

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلنْ ([1])

ويُنشد بالسكون :

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلْ ([2])

وهذه تغيرات صوتية يحتملها الشعر ، ([3]) ولها دلالات مختلفة ، من هذه الدلالات ما يقصده الشاعر ، ومنها ما يفهمه السامع دون قصد من الشاعر ، والشاعر ليس قاصراَعن الإتيان بشعره خالياً من هذه التغيرات .

- إن الضرورة الشعرية مصطلح ، جاء به النحاة بعد سيبويه ، واختلفوا في مدلوله ، فمنهم من ربطه بالوزن الشعري ، ومنهم ربطه بمخالفة المطرد ، ومنهم من ربطه بالقليل النادر ، وقد تقوم الضرورة على شاهد اختلف النحاة في تأويله ، أو خطأ متأخر تأويل متقدم .

المصادر والمراجع

1. الآلوسي ، السيد محمود شكري : **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، 1341هـ .
2. إبراهيم أنيس : **دلالة الألفاظ** ، مكتبة الأنجلومصرية ، ط : 2 ، 1963 ف .
3. الأزهري ، خالد بن عبدالله : **شرح التصريح على التوضيح** ، دارالفكر، المكتبة التجارية الكبرى ، د. ت .
4. الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : **شرح الرضي على الكافية** ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط :2 ، 1996هـ .
5. امرؤ القيس : **ديوان امرئ القيس** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط :3 ، د . ت .
6. الأنباري ، أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة ، مصر ، ط :4 ، 1961ف.

[1] ـ ابن جني : سرصناعة الإعراب، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط:2. 1993ف.(2 : 501) ./ ابن يعيش ، موفق الدين بن يعيش بن علي : شرح المفصل ، (9 : 33) .

[2] ـ ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن محمد : الانتصار لسيبويه على المبرد ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط:1. 1996ف. ص 269 .

[3] ـ ينظر : نجاة سعد محمد الورفلي: ما وقع من الطوال العشر شاهداً في النحو والصرف، الباب الأول ـ الفصل الأول ـ المبحث الأول ، عنوانه : ظواهر صوتية صرفية في القافية . كتاب مقدم للنشر ضمن منشورات جامعة قاريونس .

7. الأنباري ، محمد بن القاسم :

الأضداد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1991ف.

شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963ف.

8. البغدادي ، عبد القادر بن عمر :

خزانة الأدب ، ولب لبـــاب لسان العرب ، تحقيق : عبد السـلام محمد هــارون ، مكـتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : 3 ، 1989ف.

9. تمام حسان : **مناهج البحث في اللغة** ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1979ف .

10. ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحي :

شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط : 1 ، 1982 ف .

11. ابن جني ، أبو الفتح عثمان :

الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط :2 ، ج.1، 1952ف ،ج.2، 21955ف ، ج.3، 1956ف.

سر صناعة الإعراب ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط :2 ، 1993ف .

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، والإيضاح عليها ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت،ط:1، 1998ف.

12. أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف علي :**تفسير البحر المحيط** ، مطابع النصر الحديثة ، الرياض ، د.ت.

13. ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله : **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط :1، 1986ف.

14. الزمخشري ، أبوالقاسم محمود بن عمر:**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، د.ت.

15. ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد : **حجة القراءات** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، منشورات جامعة بنغازي ، ط :1 ، 1974ف .

16. الزوزني ، عبد الله بن الحسين أحمد : **شرح المعلقات السبع** ، دار الكتب المصرية ، ط : 3 ، 1959ف .

17. سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ج 1 ، دار القلم ، 1966 ف . ج 2 ، دار الكاتب العربي ، 1968 ف . ج 3 ، ج 4 ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1973 ف ، 1975 ف .

18. السيد إبراهيم محمد : **الضرورة الشعرية** ، دراسة أسلوبية ، دار الأندلس ، بيروت ، ط : 3 ، 1983 ف .

19. السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله :

ضرورة الشعـر ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، دار النهضـة العربية ، بيروت ، ط : 1 ، 1985 ف .

نقول من شرحه على هامش الكتاب ،بتحقيق : عبد السلام محمد هارون .

20. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر :**همع الهوامع** ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، د.ت .

21. ابن الشجري ، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي : **الأمالي الشجرية** ، دارالمعرفة للطباعة ، بيروت ، 1349 هـ .

22. شعبان عوض العبيدي : **النحو بين القاعدة و السليقة** ، الفنية للطباعة والنشر ، 1993 ف .

23. الشنتمري ، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم :

تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : 2 ، 1994 ف .

شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي ، حلب ، ط : 2، 1973 ف .

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط : 1 ، 1987 ف .

24. الشنقيطي ، أحمد بن الأمين : **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، دار المعرفة للطباعة ، بيروت ، ط : 2 ، 1973 ف .

25. صالح سليم عبد القادر : **الدلالة الصوتية في اللغة العربية** ، منشورات جامعة سبها ، 1988 ف.

26. أبوعبيدة ، معمر بن المثنى : **مجاز القرآن** ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الناشر: محمد سامي أمين الخانجي ، مصر، ط : 1 ، 1962 ف .

27. ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن :

ضرائر الشعر، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط : 1 ، 1980 ف .

المقرب ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ،عبد الله الجبوري ، ط :1،1971 ف.

الممتع في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط : 4 ،1979ف .

28. العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين : **التبيان في إعراب القرآن** ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الشام ، بيروت ، د.ت.

29. الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد :

التكملة ، تحقيق : كاظم بحرالمرجان ، مطابع دارالكتب ، جامعة الموصل ،1981 ف.

المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت .

30. الفارقي ، أبو نصر الحسن بن أسد : **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة في الإعراب** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، بنغازي ، ط : 2 ، 1974 ف .

31. الفراء ، أبو زكرياء يحيى بن زياد : **معاني القرآن** ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : 3 ، 1983 ف .

32. القزاز القيرواني ، أبو عبد الله محمد بن جعفر : **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي ، الناشر : مكتبة دار العروبة ، الكويت ، د.ت .

33. القيسي ، أبو علي الحسن بن عبد الله : **إيضاح شواهد الإيضاح** ، تحقيق : محمد بن محمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، ط : 1 ، 1987 ف .

34. المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد :

المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

35. محمد المبارك : **فقه اللغة** ، مطبعة جامعة دمشق ، د.ت .

36. محمود أحمد نحلة : **أصول النحو العربي** ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ط : 1 ، 1991 ف .

37. ابن منظور، محمد بن مكرم : **لسان العرب** ، دار الفكر، بيروت ، ط : 3 ، 1994 ف.

38. ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله : **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1967 ف .

39. النابغة الذبياني : **ديوان النابغة الذبياني بتمامه** ، صنعة أبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت ، تحقيق : شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت ، 1968 ف .

40. نجاة سعد محمد : **ما وقع من الطوال العشر شاهداً في النحو والصرف** ، مخطوط في المكتبة المركزية ، جامعة قاريونس .

41. النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد :

شرح القصائد التسع المشهورات ، تحقيق : أحمد خطاب ، دار الحرية ، بغداد ، 1973 ف .

42. الهروي ، علي بن محمد : **كتاب الأزهية في علم الحروف** ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، دمشق ، 1971 ف .

43. ابن هشام الأنصاري ، أبو محمد بن عبد الله : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : 3 ، 1996 ف .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط : 3 ،1972 ف .

44. ابن ولاد ، أبو العباس أحمد بن محمد : **الانتصار لسيبويه على المبرد** : تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : 1 ، 1996 ف .

45. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي : **شرح المفصل** ، ط . المنيرية ، د.ت .